**التنمية العربية ودور الاتصال المفقود (مجلة شؤون اجتماعية/ الشارقة، مارس 1989م**

.**التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود**

**د. صــالح خليــل أبو أصـــبع**

1**- مقدمة**

 التنمية العربية مشروع لم يكتمل، ومعه تنعقد الآمال على مستوى قطري وقومي وإقليمي، ومنذ أن أخذت التنمية من خلال خططها الخمسية أو العشرية في العديد من الأقطار العربية دورها في التنفيذ، فإن مراجعتها تصبح ضرورة للتعرف على بعض جوانب القصور فيها. ولذا فإن هذه الدراسة تستهدف التعرف على: الأبعاد النظرية للتنمية والتي سادت خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن ثم استعراض أربعة نماذج تنموية عربية من خلال خططها التنمية الخمسية وهي السعودية والأردن وليبيا وعمان وهي تمثل تنوعا في تجارب التنمية من حيث منطلقاتها الفكرية وأنظمة حكمها واختلاف مواردها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والقومية والدولية. وبعد ذلك سنقوم هذه التجارب من خلال رؤية نقدية قدمها دارسو التنمية العربية وهم يبحثون عن سبيل إلى تنمية عربية مستقلة، بانتهاج أسلوب عربي للتنمية. ولأن الاتصال يعتبر عاملا حيويا في مختلف مناشط الحياة فإن هذه الدراسة تهدف إلى إيضاح كيف أهملت خطط التنمية العربية الاتصال كنشاط أساسي ومكمل ومساهم في عملية التنمية.

ولهذا فإن هذه الدراسة تبرز أهم جوانب القصور في التنمية وما سميناه بغياب الحلقات الخمس التالية في خطط التنمية وهي:

1. غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.
2. غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية والدولية في التنمية.
3. غياب التركز على المعوقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية.
4. غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط طويل الأجل للتنمية.
5. غياب دور الاتصال المساهم في التنمية.

وتقدم الدراسة في خاتمتها نموذجا للاتصال التنموي والأنظمة المتفاعلة، كنموذج مقترح لدور الاتصال في ظل تعقيد العملية التنموية.

2**- مراجعة الأدبيات**

أصبحت التنمية شعارا أخاذا ينادي به المخططون والاقتصاديون والسياسيون وعلماء الاجتماعي والاتصال. ومع منتصف القرن الحالي لم يأخذ شعار ما من العناية والترداد في المحافل القومية والإقليمية والدولية، مثلما نال مصطلح التنمية من عناية. لقد أصبح هذا الشعار – المصطلح ... أسلوب محببا لدى الدول المختلفة، التي هي في مرحلة دون النمو، لاجتياز عالم التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة.

إن التنمية كشعار هي أكثر من ذلك، إنها مصطلح يطلق على عملية معقدة لتدل على (عملية واعية مدروسة ومخطط لها، تتم بالإنسان ومن أجله بهدف الانتقال بالمجتمع بشرا ومؤسسات وهياكل إلى وضع أفضل، يحقق له التقدم والأمن والرخاء والمشاركة والاستقلالية سواء أكان في المجالات الاقتصادية أم السياسية أم الثقافية أم الاجتماعية أم في غيرها من المجالات)[[1]](#footnote-1).

وهكذا تصبح التنمية وسيلة وغاية: هي وسيلة لتجاوز التخلف الذي هو ليس مجرد تأخر زمني – كما يرد د. إسماعيل صبري عبد الله[[2]](#footnote-2) – بل يرجع أيضا إلى التبعية التي انبثقت نتيجة عوامل خارجية – كالاستعمار – وعوامل أخرى داخلية مكنت التبعية من ترسيخ جذورها بل الدفع عنها، وهي غاية يتحقق معها الرفاهية والتقدم.

لقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية مناهج مختلفة للتنمية، وقد حددها ستوكويل والدول (Stockwell & waldol) بالمناهج التالية – المنهج السيكولوجي، والمنهج المثالي النزعة، والمنهج الانتشاري، ونظرية التبعية والمنهج المجتمعي[[3]](#footnote-3)، ونجد المنهج السيكولوجي يركز على التنمية الاقتصادية من منظور مدى حضور أو غياب بعض الخصائص الشخصية العامة والحالة النفسية الداخلية التي تميز مجتمعا ما. وهكذا فإن هذا المنهج يعزو القصور في التنمية في مجتمع ما إلى عدم وجود عدد كاف من الخصائص بالنسبة للأفراد، وهذه الخصائص ينظر إليها على اعتبار أنها أساسية لحدوث التنمية، ومن هؤلاء الذين نظروا إلى التنمية من هذا المنطلق ماك كليلان McClelland الذي رأى أن "الحاجة إلى الإنجاز" يمكن اعتبارها رغبة الفرد

في النجاح، ليس فقط للحصول على الاعتراف والإثابة مما يحققه له النجاح، بل للحصول على شعور داخلي بالرضا الذاتي من إنجاز شيء ما. وكذلك رأى هاجن Hagen في كتابة "في نظرية التغير الاجتماعي" أن من أهم الخصائص للشخصية الفردية المرافقة للتنمية الاقتصادية والحاجة إلى الإنجاز والحاجة إلى الاستقلالية الذاتية – بالاعتماد على النفس والثقة بها – والحاجة إلى النظام. وقد رأى هاجن أن المشكلة الرئيسة التي تواجه المجتمعات التقليدية تميزها بني اجتماعية على عكس ما يحتاجه النمو الاقتصادية، إذ أن الشخصية التي تنتج هي شخصية تتميز بعدم الثقة في الذات، وبمستوى مرتفع من القلق عند مواجهة تحد لموقف جديد. ولذا فإنه رأى أن التنمية تحتاج إلى شخصية ابتكارية تتناقض مع الشخصية السلطوية، وهي تمتاز بالخيال الابتكار والثقة بالذات والرضا في مواجهة المشاكل وحلها والإحساس بالواجب والمسئولية.

أما المنهج المثالي فإنه يقوم بتقسيم المجتمعات إلى مجموعات مختلفة على أساس مجموعة من الخصائص التي تشير إلى مراحل مختلفة من التنمية. ويتم تصنيفها بناء على مجموعة من المؤشرات مثل متوسط دخل الفرد السنوي، ومستوى استهلاك الطاقة فيه أو نسبة وفيات الأطفال. وهو عمليا يضع النمط الغربي كمثال للتقدم والتنمية. وهذا المنهج يحدد المجتمعات على أنها مجتمعات متقدمة (متطورة) أو مجتمعات تحت النمو (متخلفة) بناء على ثلاثة أسس.

أ) فيما إذا كانت الإثابة أو الهيبة يتم تحديدها بناء على قاعدة من الإنجاز أو النسب.

ب) فيما إذا كان المعيار المستخدم لتقييم موضوع اجتماعي هو عالمي أو خاص.

ج) وفيما إذا كانت الأدوار الاجتماعية من ناحية وظيفية محددة أو متسببة.

وبناء على هذا النموذج فإن عملية التنمية الاقتصادية ترتبط بانتقال المجتمع بعيدا من موقعه بين المجتمعات ذات البنية التقليدية، والتي تمتاز بأنها تقوم على قواعد النسب وخصوصية المعيار الاجتماعي، وتسبب الأدوار الاجتماعية. وذلك

للانتقال به إلى بنية اجتماعية حديثة تمتاز بالإنجاز والعالمية والأدوار الاجتماعية المحددة، وهذا النموذج كما وصفه هوسليتز Hosellitz عرقي لأنه يطلب من شعوب العالم الثالث أن تصبح مثل الغرب.

وكذلك نجد روستو W. W. Rostou في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" يحدد خمس مراحل للنمو الاقتصادي متتابعة كما يلي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي.
2. المرحلة السابقة للانتقال، وذلك في الوقت الذي فيه تبدأ القيم والممارسات التقليدية بالانهيار وهي مرحلة التهيؤ للانطلاق.
3. والمرحلة الثالثة هي مرحلة الانطلاق وذلك يكون حين يصير النمو الاقتصادي منجزا.
4. مرحلة التوجه إلى النضوج المتميز بنمو اقتصادي متكامل في ظل نظام دولي كبير.
5. المرحلة الأخيرة وهي الدخول في طور الاستهلاك الجماهيري الكبير.

أما الاتجاه الانتشاري فهو يعني العملية التي بها يتم تبني المجتمعات المتخلفة موضوعا أو آخر مما يعزز تنميتها. وهذا الاتجاه يرى أن المجتمعات المتخلفة ينقصها فائض رأس المال اللازم للاستثمار في برامج التنمية، وكذلك امتلاكها مستوى تقنيا منخفضا، مما يمنع توظيف أقصى الإمكانيات البشرية والموارد الطبيعية، وكذلك وجود بينة اجتماعية تتصف بالمحافظة، والانتساب والخصوصية. ويرى هذا الاتجاه أن التنمية تتحقق من خلال الإعانات والقروض من الدول المتقدمة، وتبنى تلك المجتمعات طرق الإنتاج الزراعي والصناعي في الدول المتقدمة، وكذلك بتبني قيم واتجاهات ونماذج السلوك الأجنبية، وكذلك البنى الاجتماعية كما في الأمم الصناعية الحضرية المتقدمة في الغرب.

أما نظرية التبعية، فإنها ترى أن وضع التخلف في دول العالم الثالث يعود إلى الأسباب التاريخية لتنمية الدول الصناعية. لقد تمت تنمية الدول الصناعية على

حساب دول العالم الثالث باستغلال مواردها. وترى النظرية بأن المشكلة في دول العالم الثالث تنبع من حقيقة أن المجتمعات التقليدية قد دمرها الاحتكاك بالقوى الاستعمارية، ومن ثم فإن طرائق الحياة التقليدية فيها قد أفسدت، ومواردها الاقتصادية صودرت، ولهذا نرى أن دول العالم الثالث قد فرض عليها علاقات تبعية مع القوى الاستعمارية والأمبريالية والأمبريالية الجديدة. وكان من الذين نادوا بهذه النظرية أندرية فرانك Frank.

والمنهاج الأخيرة هو المنهج المجتمعي. وهذا الاتجاه يدمج بعض الخصائص من مجموعة من المناهج السابقة ويرى أن مشكلة المجتمعات المتخلفة ذات أبعاد اقتصادية وديمغرافية وثقافية اجتماعية. ورغم أنه ينتبه إلى أهمية الأبعاد الثقافية والاجتماعية في عملية التنمية إلا أنه أشار إلى أن القيم التقليدية في تلك المجتمعات غالبا ما تعزز تفاقم أبعاد المشكلات الاقتصادية والديمغرافية.

أن النماذج الغربية في التنمية أثبتت فشلها في تقديم النموذج لبلدان العالم. وفشل هذه النماذج في تنمية العالم الثالث – كما يرى د. نادر فرجاني – يرجع إلى أن "النموذج معيب في الجوهر، وبمعنى أنه حتى بالنسبة للغرب المصنع لا يقدم هذا النموذج أي جنة أرضية. لقد بهتت الأنماط الثقافية لبلدان الغرب في ثقافة واحدة تقريبا تقوم على الاستهلاك والتسلح. وإن كان النموذج الغربي قد نجح في توفير الرخاء المادي للناس في البلدان الغربية المصنعة، إلا أن ذلك استتبع آثارا مدمرة في المجالات البيئية والاجتماعية والنفسانية. أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث، فالنموذج كان غير متطابق، وبالتالي قاصر معرفيا مما يجعله غير صالح للتطبيق في بلدن العالم الثالث"[[4]](#footnote-4).

وعلى الرغم من الفوارق الاجتماعية والسياسية والثقافية و النفسية بين المجتمعات الغربية ومجتمعات العالم الثالث. فإن أوروبا والولايات المتحدة صدرت نظرياتها التنموية كأساس للتنمية في بلدان العالم الثالث وحاولت تلك البلدان أن تفرض نماذجها التنموية على دون العالم الثالث، عبر مؤسسات اقتصادية ضخمة، لتكريس مصالحها التي هي في حقيقتها معادية للعالم الثالث[[5]](#footnote-5).

إن تلك النظريات التي انبثقت عن رؤية مركزية عنصرية جاءت لتخدم مصالح مبدعيها ودولهم، ومما استدعى إلى مراجعة لنماذج التنمية بعد أن اتضح أن خصوصية الأوضاع في مجتمعات دول العالم الثالث تحتاج إلى خصوصية في معالجة التنمية فيها.

وقد شعر العديد من الباحثين العرب بعدم الثقة بالفكر التنموي الغربي، والذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية القائم على رؤية غربية، وأصبح من الضروري الاستفادة من فشل نماذج التنمية الغربية في الوطن العربي، تلك النماذج التي تضع أمامنا مسئولية استقرائها "لا كوصفة إذا ما طبقناها أفلحنا، وإن لم نطبقها فشلنا" بل كمنظور تاريخي يتيح لنا استشفاف التجربة التاريخية لدول سبقتنا في مضمار التنمية ... "لنخرج بمنهج تحليلي لنسلطه كالضوء الكاشف على واقعنا وتاريخنا، وتحاول من خلاله دراسة العوامل التي ما زالت تكبل الوطن العربي في واقع التخلف والتعرف على هذه العوامل يمكننا من استنباط أصول الوسائل لتحقيق أهدافنا في نمط تنموية مستقل يحقق للأغلبية من شعبنا العربي حياة أفضل، لا على المستوى المادي والاقتصادي فحسب، بل أيضا على المستوى الثقافي"[[6]](#footnote-6).

ولهذا أضحى واضحا منذ السبعينات أن طريقا جديدا للتنمية يجب أن يشق، بحيث يكون قادرا على استيعاب مجمل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، والمتغيرات التي ترتبط بعملية التنمية من متغيرات اقتصادية وبشرية وثقافية ومجتمعية وتكنولوجية. وكان باحثو دول العالم الثالث هم الذين حاولوا أن يشقوا هذا الطريق. ولهذا كانوا هم المنافحين الآن عن البحث عن نظام اقتصادي جديد في العالم، وكذلك كانوا هم المطالبين بنظام اتصالي عالمي جديد.

ولهذا رأى بعض الباحثين سقوط ما أسموه "بوثنية النماذج الغربية" في التنمية ويصبح الطريق أمام العرب مفتوحا لانتهاج سبيل تنموي عربي خاص بهم إذ إنه:

"ليس أمام العرب، وهم في مفترق الطرق، نموذج للتنمية معد سلفا في جملته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. ليس ثمة كتاب "وصفات العلاج السيل التي يمكن أن يسلكها أي مجتمع في نضاله، من أجل التنمية والتقدم الحضاري، وصعوبة الحكم السابق على مدى صلاحية أي سبيل منه دون اختبار كفاءته، في ضوء النتائج المستقبلية التي يمكن أن يفضي إليها في الأمد الطويل. وليس الاختيار قاصرا، كما ساد في أذهان البعض حتى وقت قريب، على اختيار بين نماذج سبق تجربتها ونجاحها في حالات تاريخية معينة، ولا هو محكوم فحسب بعوامل أيديولوجية وطبقية كما كان يبدو أحيانا.

إن كلا من تجارب النمو المختلفة، هي نتاج ظروف تاريخية وموضوعية، محددة يصعب أن تكرر. وهي ترتبط إلى جانب الاختيار السياسي بمدى النمو السباق، والعلاقة مع العالم الخارج، والموارد المادية والبشرية المتاحة، وحجم الدولة ومدى تنوع مواردها إلى جانب طبيعة الحضارة السائدة والأصول التاريخية لها والسمات المميزة لها[[7]](#footnote-7).

سبق أن أشرنا إلى أن العديد من الباحثين العرب يرون أن النماذج الغربية السالفة ونماذج الغرب في التنمية ليست صالحة لأن تكون نهجا للتنمية العربية ونجد أن الانتقادات لتلك النماذج ركزت على ضرورة إتباع منهج قومي في التنمية، وكان ذلك من خلال نقد للتجارب الإقليمية/ القطرية ويقول د. محمود الحمصي في هذا المجال: [[8]](#footnote-8)

"لقد جرى في الماضي تصميم خطط التنمية العربية على أساس منطلقات قطرية. لا تكاد تراعي سوى المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بالقطر صاحب الخطة وحده، كما يتضح ذلك بصورة خاصة في استراتيجيات معظم الخطط، .... وقد لا يكون في الأمر ضير لو أن كل واحد من الأقطار العربية يستطيع بمفرده أن يحقق لنفسه حالة نهوضه اقتصادي متكامل في أركانه وفي تنوع تراكيبه الهيكلية: الزراعة والصناعة والتقنية وسواها".

ويخلص إلى أن المتطلبات التكنولوجية والتسويقية والاستيعابية الواسعة أكبر من حجم أي قطر مما حدى بالدولة الصناعية العريقة إلى التكتل من أجل مواصلة التطور والنمو. وهو يرى أن التنميات العربية التي قامت في الماضي على الأساس القطري وحده، قد أفضت إلى نتائج لم تلب إلى قليلا من المطامح المنشودة منها، ولها فهذا يرى أن الاختيار الأجدى من حالات الانكفاء القطري" بمنطلقاتها الإنمائية الضيقة المرامي مكانيا والمحدودة زمانيا، هو "الاختيار القومي" للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمداها الطويل. وهذا الاختيار القومي لا يتنافى مع المساعي القطرية للتنمية وذلك بهدف توسيع نطاق الاكتفاء الغربي الجماعي.

إن التساؤل الرئيس الآن هو هل هناك نهج عربي جديد للتنمية؟ وإذا كان ذلك، فما هو ذلك المنهج؟ وما مدى استفادتنا من التجارب الأخرى لشعوب العالم وخصوصا التجربة اليابانية التي شقت طريقها نحو التقدم، مع المحافظة والارتباط بقيم المجتمع وتقاليده؟.

إن الإجابة على هذه الأسئلة حرية بالمناقشة وتستحق الإجابة.

3- أربع تجارب تنموية عربية.

قبل الخوض في الحديث عن نهج تنموي جديد فإنه من العملي أن نستعرض بعض التجارب التنموية العربية من خلال خططها التنموية، وقد اختيرت هذه التجارب الأربع لأنها تمثل توجهات سياسية مختلفة، ودولها ذات إمكانيات مادية متباينة وذات سياسات اقتصادية متنوعة. وهذه الدول الأربع هي السعودية والأردن وليبيا وعمان وتقدم لنا خطط التنمية الخمسية في كل من هذه الدول تصورا لرؤى هذه الدول للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نناقش هذه التجارب من خلال أهدافها وأبعادها، ودور الاتصال فيها.

أولا: خطة التنمية السعودية – خطة التنمية الرابعة 1405 – 1410 هـ:

جاء في مقدمة خطة التنمية تحديد لأبرز سمات نوعية التنمية وأبعادها، والتي تقوم على أساس الاسترشاد بالقيم الإسلامية وتعاليم الدين الحنيف. واستطاعت التنمية أن تتم في شكل فريد من حيث قصر الوقت والعمق والشمول، ومع تفادي سلبيات التنمية التي عانى منها أكثر الدول النامية. واستندت السعودية في تحقيق أهدافها المبادرات الفردية والقيم الإسلامية، والحرية الاقتصادية وسياسة الاقتصاد المفتوح.

واشتملت أهداف التنمية الشاملة أبعادا ثلاثة:

أ) البعد الاقتصادي، وذلك بتنمية التجهيزات الأساسية والصناعات الأساسية والزراعة.

ب) البعد الاجتماعي، وتناول رغبات أفراد الشعب السعودي وطموحاتهم وإمكانياتهم. فتوسعت فرص التعليم المجاني بمراحله كافة وتوفرت إمكانيات التدريب والمرافق الصحية المجانية والخدمات الاجتماعية، والإسكان.

جـ) البعد التنظيمي، وذلك بإدخال تغييرات أساسية على التنظيم الإداري واللوائح والأنظمة[[9]](#footnote-9).

أهداف خطة التنمية الرابعة 1405 – 1410 هـ:

1. المحافظة على القيم الإسلامية وتطبيق شريعة الله ونشرها.
2. الدفاع عن الدين والوطن والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد.
3. تكوين المواطن العامل المنتج وتحديد مكافآته وفقا لعمله.
4. تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها لتخدم جميع القطاعات.
5. دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تساير التطور في المملكة.
6. تخفيف الاعتماد على إنتاج وتصير البترول الخام باعتباره مصدرا رئيسا للدخل الوطني.
7. تغيير البنية الاقتصادية بتنويع القاعدة الإنتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة.
8. تنمية الثروة المعدية وتشجيع استكشافها واستثمارها.
9. التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من منافع وتجهيزات.
10. إكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.
11. تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[[10]](#footnote-10).

**تغيير بنية الاقتصاد السعودي**

تركيز الخطة على تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتأخذ في حسبانها الفرض الجديدة والسوق الموسعة والتي ستتعزز بزيادة الروابط والعلاقات التعاونية بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل أعلى قوة شرائية للفرد في العالم، مع وجود فرصة

لتطوير التنسيق والتكامل بين هذه الدول. وتعمل كذلك السعودية على توسعه دائرة نشاطها مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ومع الدول العربية والأقطار الإسلامية ودول العالم الثالث.

وتركز الخطة على تنويع القاعدة الاقتصادية ومن ضمن ذلك الاستعاضة الجزئية عن تصدير الزيت الخام وإحلال معادل أخرى قابلة للتصدير، والتركيز على إنتاج المواد المصنعة من المواد المشتقة من الزيت والتنويع في الصناعات الهيدركربونية. [[11]](#footnote-11)

**مشكلات وحلول**

تطرح وخطة التنمية الرابعة مجموعة من القضايا التي برزت في الخطة الثانية للتنمية والتي تحتاج إلى دراسة وإيجاد الحلول المناسبة لها أثناء تنفيذ خطة التنمية الرابعة. ومن هذه القضايا:

1. قضايا الإعلانات التي تخدم المستهلكين المزارعين: والتي تحتاج إلى تخصيص نسبها من خلال ترشيدها وذلك لكبح جماح التضخم وتقليله، والتقليل من هذه الموارد أو الإفراط في النفقات الرأسمالية ومراجعة نظام الإعانات يتضمن أبعادا تتعلق بالكفاءة الاقتصادي.
2. قضايا القوى البشرية والعمالة: والتي تتمثل بارتفاع نسبة العمال الأجانب من مجمل القوى العاملة، وذلك يتطلب استيعاب السوق المزيد من العمالة السعودية.

ولتحقيق هذا الهدف، لابد من تحقيق زيادة في الإنتاجية، وأن تكون الدوافع عالية لدى السعوديين، وأن تتجاوب أنظمة التعاليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وأن تعطي السعودة مفهوما عمليا على المستويات كافة. ومن الضروري أن يصبح التعليم ملائما لاحتياجات القطاع الخاص لمختلف المهارات، وكذلك إتاحة فرصة العمل للنساء[[12]](#footnote-12).

1. القضايا الخاصة بالتعليم: وتتمثل بعض القضايا المتعلقة بالتعليم العام مثل الخسارة الناتجة عن ظاهرة التسرب من الصفوف الأولى. والخسارة الناتجة عن ظاهرة الرسوب، وكذلك الاهتمام بالقيادات التعليمية ودورها

وكذلك هناك القضايا المتعلقة بالتعليم العالي، المتمثلة بالتوسع في مؤسسات التعليم العالي، التي قبلت بالتضحية بالجوانب النوعية، نتيجة للزيادة المضطردة في عدد الطلاب وهذا النمو السريع أدى إلى نقص الكفاءة.

وكذلك القضايا المتعلقة بمستوى مراكز التدريب المهني.

1. القضايا المتعلقة بالسكان والتي تتمثل بوجود نقص في المساكن ذات النوعية الجيدة في بعض المناطق الريفية وبوجود فائض منها في المدن الرئيسة.
2. القضايا الخاصة بالتقنية، وخاصة ما رافق استخدام التقنية من نقص في القاعدة الفنية التقنية وخصوصا الخدمات الإنتاجية المتمثلة في التصليح والصيانة ذات النوعية العالية والتكثيف الآلي.
3. القضايا المرتبطة بدعم الزراعة.
4. قضايا تنمية المياه واستعمالاتها.
5. القضايا الصحية، مثل توفير القوى البشرية لتشغيل المرافق الصحية، وتقديم خدمة صحية عالية المستوى للمواطنين. وصعوبة تشغيل المستشفيات بكامل طاقاتها. وزيادة الطلب على الخدمات الصحية الخاصة بالطفولة.
6. القضايا الاجتماعية، والتي نتجت عن التغير السريع في المجتمع، وأحدثت جملة من التغيرات السكانية والاجتماعية مثل – تركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسة والمدن الكبيرة – وزيادة العمالة الأجنبية ذات الثقافة غير العربية.

- تعرض غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة للعديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية بسبب السفر أو وسائل الإعلام.

- تحسن المستوى المادي المعيشي.

- انتشار التعليم.

* ظهور هياكل وظيفية تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية، ولم يعد للعلاقات المختلفة التي كانت سائدة في الماضي دورها.
* زيادة استيراد التقنية واستخدامها.
* حدوث تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية وقضاء الفراغ.
* تغيرت المواقف تجاه المهن وتغير التسلسل في أهمية المهن المختلفة.
* تفاوتت مستويات المساهمة في عملية التنمية.

وتتمثل الآن التحديات في الاستخدام الإبداعي للتقنية، ودمجها بالثقافة والتأكيد على أهمية العمل بشكل عام واليدوي والفني بشكل خاص، وكذلك النظرة إلى أوقات الفراغ ليصبح فرصة لاكتساب الثقافة الشخصية والإثراء العقلي والفكري. وهنا يواجه المسئولون عن الثقافة والفكر تحديات لإيجاد نهضة ثقافية تثري الحياة الفكرية والفنية[[13]](#footnote-13).

السياسات المقترحة في الخطة لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية: تتمثل فيما يلي:

1. قيام الجهات الحكومية كافة بتقدير الآثار الاجتماعية لبرامجها ومشروعاتها بجانب المضامين الاجتماعية بعيدة المدى لسياستها.

2. حث وسائل الإعلام للتشجيع على مناقشة الموضوعات الثقافية، وإعطاء الأولويات لمنجزات الفنانين والكتاب والشعراء السعوديين.

3. تشجيع القطاع الخاص على رعاية الأنشطة الثقافية والمطبوعات والاستثمار في المرافق الترفيهية المفيدة.

4. مواصلة وزارة التخطيط الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتخطيط التنموي، والثقافي ومتابعة ذلك لدى الجهات المعنية.

5. قيام الجهات الحكومية المعنية بزيادة توفير المرافق والأنشطة الثقافية.

6. إعطاء الجهات المسئولية عن التعليم والتدريب اهتماما خاصا لفهم التقنية والتقنيات المتطورة من قبل المواطنين[[14]](#footnote-14).

استراتيجية التنمية للأجهزة الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب تحدد الخطة أن الأجهزة الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب تسهم في التنمية الوطنية بالعمل على رفع المستويات الثقافية، لتمكين الأفراد والمجتمع من مواكبة التطور الذي تشهده السعودية. وتشجيع هذه الأجهزة على نشر الثقافة عن طريق تشجيع التأليف الأدبي وتحسين نوعية برامج الإذاعة والتلفزيون، وتقديم الدعم لتنمية قدرات الشباب، وكذلك توفير المعلومات لتنمية الوعي بأهداف خطط التنمية ومتطلباتها لدى المواطن السعودي، وتسهم هذه الأنشطة في الدفاع عن الاستقرار الاجتماعي للمملكة. وتتلخص أهداف استراتيجية التنمية الثقافية والإعلامية ورعاية الشباب فيما يلي:

1. الإسهام في تعزيز الكيان الأسري، والمشاركة في تربية الناشئة. وتنميتهم بما يتفق والأسس الإسلامية والتراث الثقافي، ويتضمن ذلك تنمية النواحي الخلقية والفنية والفكرية والاجتماعية والبدنية للشباب.
2. توسيع نطاق تغطية الخدمات الإعلامية ورفع مستوى الجودة النوعية لمحتوياتها بحيث تتفق مع المبادئ والأسس الثقافية للمملكة.

ومن السياسات التي ستساعد على تحقيق ذلك زيادة الإعداد المحلي لمختلف البرامج الإذاعية والتلفزيون والمطبوعات التي تسهم في الحياة الدينية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورعاية الأنشطة الثقافية وتعزيزها لحماية الجوانب الملموسة للتراث الوطني وإبرازها[[15]](#footnote-15).

**ثانيا: خطة التنمية الأردنية 1986 – 1990**

**خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثالثة:**

تتسم خطة التنمية الأردنية بأنها تنظر إلى عملية التنمية باعتبارها جزءا من الأمن القومي، إذ كما جاء في مقدمة الملك حسين لمشروع الخطة:

"ينطلق الأردن من القناعة بأن التكامل العربي والعمل العربي المشترك هو الإطار الذي يمكننا من تعزيز قدراتنا والمحافظة على قدسية ترابنا. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن هي امتداد لاستراتيجية الدفاع عن الأمة العربية الهادفة إلى بناء الوطن القوى والمواطن المعطاء المنتج، وهي جزء من الجهود العربية الجماعية لتحقيق الأمن الغذائي لسكان هذا الوطن وتعزيز استقلاله الاقتصادي"[[16]](#footnote-16).

**البعد القومي في الخطة**

تحدد خطة التنمية الأردنية آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى بأنها تتجاوز والطموحات والجهود التنمية المحلية، إذ تتفاعل وتتأثر بالمستجدات بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول العربية المجاورة. ولذا فإن التنمية بعيدة المدى تأخذ في اعتبارها تفاعلات الاقتصاد الأردني بالاقتصاديات العربية، ومن خلال البعد القومي الذي يستدعي توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية، تحقيقا لأهداف التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكثيف الجهد العربي المشترك، للحد من التبعية الغذائية، والسيطرة على الانكشاف الاقتصادي المتزايد الذي يعاني منه الوطن العربي[[17]](#footnote-17).

**تصورات التنمية المستقبلية**

البعد الاقتصادي

يمكن تلخيص أهداف خطة التنمية الاقتصادية الأردنية في الاتجاهات التالية:

1. تحقيق نمو اقتصادي يفوق معدل النمو السكاني.
2. تحقيق مزيد من الاستقرار في النشاط الاقتصادي والحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في معدلات الأداء الاقتصادي. وذلك بإحداث تغير هيكلي في بنية قطاعات الخدمات وخاصة قطاعات الإنتاج السلعي، واكتمال البنية التحتية للخدمات.
3. تعميق الارتباط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتطوير إنتاج السلع الرأسمالية بحيث تصبح الصناعة المحلية القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني.
4. تحقيق التميز بكفاءة القوى العاملة الأردنية مهنيا وإداريا، بالتدريب واستيعاب المعرفة الفنية المتجددة.
5. تحسين صورة تمويل الاستثمار بحيث يمكن بحلول عام 2000 تحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي للاستثمار[[18]](#footnote-18).

**البعد الاجتماعي**

ستتركز جهود التنمية الاجتماعية في المجالات التالية:

1. تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع مناطق المملكة بما يضمن إحداث توازن جغرافي في توزيع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.
2. تطوير مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البادية باستغلال ثرواتها الطبيعية وتعميرها من خلال إنشاء البنى التحتية.
3. تطوير وتعميم الخدمات الصحية ورفع كفاءتها. وترسيخ مفاهيم الطب الوقائي والعناية الأولية وزيادة الوعي الصحي عند المواطنين.
4. توسيع وتطوير الخدمات التعليمية بحيث يتحقق محو ا لأمية محوا كاملا في حلول عام 2000، والتحسن في نوعية المناهج والأساليب وتحسين المرافق المساندة وتطوير قدرات المعلمين وتأهليهم.
5. توسيع خدمات الاتصالات المختلفة والتي ترتبط بالدور التنموي الذي سيلعبه الأردن على المستوى العربي خلال فترة التسعينات. وتستدعي الطموحات التنموية الاستمرارية في توسيع قدرة الأردن على استيعاب وسائل الاتصال الحديثة ونقل المعلومات وشبكات الحاسوب والبريد الإلكتروني بحيث تصبح في متناول الجميع.
6. توفير السكن المناسب للمواطنين كافة وخاصة ذوي الدخل المحدود وتزويد جميع المناطق السكنية بالمياه والكهرباء والمجاري وجميع الخدمات.

**الأبعاد الرئيسة لمتابعة تنفيذ الخطة الإنمائية:**

1. إدخال التخطيط الإقليمي كمصدر رئيس في العملية التخطيطية، وذلك بتخصيص جزء ثالث في الخطة يتضمن خططا لجميع أقاليم المملكة تبين خصائصها ومشكلاتها وواقع التنمية وعناصر وإمكانات التطوير فيها.
2. تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة وإسهامها فعملية صنع القرار، وتحديد الأولويات ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية، وينبع الاهتمام بالمشاركة الشعبية من منطق أن الإنسان هو وسيلتها في مشاركته في العملية التخطيطية، وتقديم جهدة بما يتناسب مع قدرته، وهدفها بأن يشارك بثمار مكاسب التنمية في توفير العمل والدخل المناسب.
3. تنظيم عملية المتابعة من خلال بناء نظام متابعة متكامل يوفر المعلومات والبيانات الأساسية التي تساعد على التقييم المستمر لإنجازات الخطط. وهذا يستدعي إدخال عامل المرونة والتحديث المستمر على الخطط الخمسية في ضوء الأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة، وأهمية استيعاب أثر التطورات الاقتصادية غير المتوقعة، وتوجهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا يستلزم نظام متابعة يعتمد على بناء شبكة متكاملة للمعلومات تستخدم الحاسب الآلي[[19]](#footnote-19).

**الاتصال في خطة التنمية الأردنية**

في عجالة وعمومية تقدم الخطة دور الإعلام الأردني، والذي تمثل في تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميق معاني الاعتزاز الوطني، وعرض الجذور الحضارية والإنجازات والمساهمات في المسيرة الإنسانية. وتعزيز الإيمان بالله وحب الناس وخدمة المجتمع، وفي تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع ونقد القيم السلبية، وفي نشر الثقافة بين المواطنين، ومساعدة المدرسة والجماعة، وتنمية المواهب والعبقريات ا لأدبية والفنية، والاهتمام بالفنون والآداب والمسرح، ونشر الإنتاج المحلي في هذه الحقول. ودعم صمود الأهل في الأرض المحتلة، وربط المواطنين بأحداث الوطن الأم، وتوضيح السياسات الحكومية في الحقول المختلفة بهدف حشد التأييد الشعبي وراءها ونقل آراء المواطنين من خلال النقد الموضوعي لهذه السياسات. [[20]](#footnote-20)

**أهداف الخطة في مجال الإعلام**

تتخلص أهداف الخطة في مجال الإعلام في النقاط التالية:

1. تكثيف النشاط الإعلامي المحلي بامتداده الفعلي إلى أنحاء المملكة كافة وتواجده المستمر هناك، بإنشاء الإستديوهات الإذاعية والتلفزيونية الإخبارية في المحافظات.
2. تأهيل وتدريب ورفع كفاءة العاملين في حقل الإعلام، وذلك بإنشاء مراكز للتدريب والاستفادة من المؤتمرات والندوات العلمية.
3. تقوية التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الإعلامية، والقطاعات الأخرى من زراعية وصناعية وتعليمية. والقيام بالتعاون مع الجامعات الأردنية ومراكز البحث بإعداد الدراسات الإعلامية وقياس الرأي العام.
4. تعديل بعض القوانين السارية كقانون المطبوعات في ضوء التحديد الواضح لآفاق حرية التغيير والنقد. ووضع تشريع حكومي متكامل في حقل الإعلان، ينظم عمله ويكفل للأردن حقه في الأموال المرصودة للإعلان عن البضائع المستوردة[[21]](#footnote-21).

**مشكلات العمل الإعلامي الأردني**

تشير الخطة إلى بعض المشكلات التي تواجه الإعلام الأردني:

1. نقص الكوادر الفنية المتخصصة وتسرب الكفاءات وضعف التدريب والتأهيل.
2. انخفاض مستوى الإنتاج المحلي وتراجعه أمام سيطرة البرامج المستوردة على الرغم من غلبة طابع التسلية والضحالة على معظمها.
3. ضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية من جهة، والمؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية من جهة أخرى، إضافة إلى عدم توفير المعلومات الدقيقة لدى هذه المؤسسات من نشاطاتها، أو بطء تزويد وسائل الإعلام بها مما يؤدي إلى عرقلة المسيرة الإعلامية وتفتيت جهودها.
4. عدم معرفة بعض المسئولين أو الجهات من خارج الأسرة الإعلامية بطبيعة وطريقة عمل وإمكانات أجهزة الإعلام. إضافة إلى اختلاف المدارس الإعلامية لدى مسئولي الإعلام المختلفين، مما يعكس الاضطراب على المسيرة الإعلامية[[22]](#footnote-22).

**ثالثا: التنمية في ليبيا**

**خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 – 1985:**

تحدد الخطة الملامح الأساسية الاستراتيجية لخطة التحول والتي تتمثل فيما يلي:

1. مواصلة تكثيف الجهود الإنمائية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، ويتركز ذلك بتحقيق أعلى معدل نمو ممكن، في القطاعين الإنتاجيين الرئيسين، وهما قطاع الصناعة التحويلية، وقطاع الزراعة، بغية بناء القاعدة الإنتاجية السليمة للاقتصاد الوطني والإسراع في تنويع الهيكل الاقتصادي، وإعطاء أولوية لزيادة كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج. وذلك بالتركيز على التنمية الرأسية، التي تعني التحسينات النوعية على الأداء الاقتصادي برفع كفاءة الإنتاج وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج.
2. تخفيض الإنتاج من النفط الخام إلى الحد اللازم لتمويل برامج ومشروعات التحول.
3. تكثيف تنمية الموارد البشرية وزيادة إسهام الليبيين في التحول، وذلك بإعطاء نفس الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري بالمقارنة بالاستثمار في رأس المال المادي.
4. تحقيق مزيد من التحسن في مستوى الاستهلاك الفردي وتحسين مستوى المعيشة وعدالة توزيع الدخول، وتحقيق تنمية مكانية أكثر توازنا.
5. وضع وتطبيق سياسة فعالة لتنمية العلوم والتقنية في المستقبل وحماية وتحسين البيئة[[23]](#footnote-23).

استراتيجية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وأهدافها

تنظر الخطة إلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أجزاء متكاملة تعتمد على بعضها البعض، ولذا وضعت استراتيجيات التحول القطاعية في هذه الخطة بناء على العوامل التالية:

أ ) الدور المحدد لكل قطاع في عملية التحول الشاملة على المدى الطويل والمتوسط.

ب) الاستراتيجيات والأهداف بعيدة المدى للقطاعات، كما تم استنتاجه في الدراسة الأولية لاستراتيجية التحول بعيد المدى 1980 – 2000م.

جـ) الإمكانيات الطبيعية والبشرية ومعوقات عملية التحول للقطاع.

د ) مستوى الأداء والإنجاز ونواحي المقصور في كل قطاع خلال فترة الخطة 76 – 1980م والدروس المستفادة من تنفيذها[[24]](#footnote-24).

ويتطلب تحقيق السياسات البديلة لإنجاز النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يلي:

أولا: ضرورة استغلال الموارد النفطية بكل حرص وفعالية، وإطالة مدة بقائها لكي تسمح لعملية التصنيع ببلوغ مستوى عال يمكنها أن تحل محل النفط كمصدر للادخار والإيرادات.

ثانيا: ينبغي السير في بناء الصناعة المتقدمة بأسرع خطى ممكنة مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن لقطاع الصناعة أن يقوم بدوره كبديل لقطاع النفط وكمحرك النمو الاقتصادي، إلا إذا كان مستوى أدائه وإنجازه فعالا، وإن منتجاته قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية[[25]](#footnote-25).

وقد ركزت الخطة على الاهتمام بقطاع الزراعة مما يتطلب مستوى الإنتاج الزراعي وزيادة القدرة الإنتاجية في هذا القطاع، وتقليل درجة الاعتماد المرتفعة على الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وذلك يشكل أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الشاملة الطويلة والمتوسطة المدى على حد سواء، حيث يستهدف تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي قدرها نحو 43 % عن مستواه في عام 1980 وذلك خلال الفترة 80 – 1985م، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدرة نحو 7.4 % سنويا[[26]](#footnote-26).

وقد أولت الخطة قطاع التعليم عناية خاصة، وذلك أن النقص في العناصر الإدارية المهنية المدربة وذات الخبرة، وفي المدرسين والفنيين والعمال المهرة وغيرهم، يشكل أحد المعوقات الأساسية التي تعرقل عملية التحول. وتتمثل الاستراتيجية في هذا القطاع في توجيه التعليم والتدريب، ليخدم احتياجات التحول، في إطار الأولويات التي تهدف إلى توفير العنصر الوطني الواعي والقادر على أداء دوره في الوصول إلى مرحلة التحول الشاملة[[27]](#footnote-27).

**الإعلام في استراتيجية القطاعات**

سوف نعرض في استراتيجية القطاعات المختلفة إلى أهم عناصر تلك الاستراتيجيات التي تستلزم الاتصال بفاعلية كي تتحقق الأهداف المرجوة.

أ ) قطاع الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي

من العناصر العامة في استراتيجية التحول والتي تستلزم دورا هاما للاتصال العناصر التالية:

1. الحصر الشديد في استغلال موارد المياه وزيادته عن طريق الاستعمال الاقتصادي والرشيد له.
2. التركيز على التوسع الرأسي بجانب التوسع الأفقي في زيادة الإنتاج الزراعي.
3. العمل على تكوين المزارع المنتج بتكثيف نشاط التدريب والإرشاد وتقديم الحوافز، بحيث تكون الأرض لمن يفلحها، وبحيث يؤدي المزارع دوره ويستفيد من الخدمات والمعونات البيئية المقدمة له.
4. ربط المؤسسات والمعاهد العلمية الزراعية بالناحية التطبيقية العملية، بحيث تساهم في الإنتاج الزراعي وفي توعية وإرشاد المزارعين وتكييف مناهجها بما يتمشى مع الظروف البيئية والمحلية.
5. توفير اليد العاملة اللازمة للزراعة، وتكثيف الحملات التطوعية في أعمال التشجير وجني المحاصيل وغيرها من النشاطات الأخرى.
6. العمل بكل الوسائل على زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الزراعي كافة.
7. تدعيم خدمات الإرشاد الزراعي، ورسم سياسة فعالة للتسويق. بتوسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي، وإعادة تنظيمها، بحيث تشمل وحدات صغيرة متنقلة مجهزة بالعناصر والمعدات اللازمة لإرشاد المزارعين، إلى الطرق الحديثة للزراعة، وتوجيههم وحثهم على القيام بدورهم المطلوب في زيادة الإنتاج.
8. تكثيف التعليم والتدريب الزراعي عن طريق تنظيم دورات تدريبية قصيرة تشتمل على تطبيق مختلف الوسائل الفنية والمهارات في الإنتاج الزراعي والتوسع في إنشاء المعاهد الزراعية لتوفير العناصر الفنية اللازمة لتنفيذ خطة التحول الطموحة في قطاع الزراعة، وإعادة تنظيم ودعم البحوث الزراعية[[28]](#footnote-28).

ب) قطاع الصحة

بالإضافة إلى العناية بتوفير الخدمات العلاجية والأدوية والارتفاع بنسبة الهيئات الطبية الليبية وزيادة عدد الأسرة في المستشفيات، فإن هناك مجموعة من الأهداف والتي يلعب الاتصال دورا أساسيا فيها وهي:

* إعطاء الأولوية للرعاية الأساسية: وأن تشتمل خدماتها على التدابير الصحية كافة المتعلقة بالجانب الوقائي والعلاجي وإعادة التأهيل بجانب تنمية المجتمع وذلك بنشر التغذية الصحية، وتوفير المياه الصالحة، وإيجاد نظام صرف صحي للتخلص من الفضلات ورعاية الأمومة والطفولة والعلاج اللازم للأمراض، والتحصين والتعليم والوقاية والقضاء على الأمراض المتوطنة، أو الإرشاد والتثقيف الصحي.
* التثقيف والإرشاد الصحي: الاهتمام بتعليم وتثقيف الجماهير وإعطاء ذلك أولوية خاصة. وسيكون الدور الأساسي في هذا المجال للمهني الطبي الثائر، بجانب استخدام الوسائل السمعية والبصرية، بعد إدخال تعديلات جذرية عليها، لتصبح معبرة عن واقع المجتمع، وعلى أن يراعى فيها الوضوح والبساطة لتصل إلى الجماهير كافة.
* الاهتمام بالبحث العلمي التطبيقي: الاهتمام بالبحوث الصحية التطبيقية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتخطيط وإدارة الخدمات الصحية، واستخدامها كأداة لتحديد ومعرفة الوسائل المؤثرة في الصحة العامة، بما يمكن أن تشمله من دراسات نفسية وعلمية عن سلوك الفرد، بالنسبة لمفهومه عن الصحة. ودراسة المشاكل الصحية التي يتميز بها المجتمع والجوانب الصحية للبيئة (كالسكن وأماكن العمل)، فضلا عن الأساليب المناسبة لتوعية وتثقيف الجماهير وتقصي مدى تقلبهم لتدابير الصحة الوقائية.
* الإسراع في تنمية القوى المنتجة: الطبية والطبية المساعدة: إن الإعداد وتدريب القوى البشرية أهمية كبرى في أسلوب ومستوى تأدية الخدمات الصحية، ومواجهة النقص الكبير في القوى المنتجة الليبية في مختلف التخصصات[[29]](#footnote-29).

استراتيجية قطاع التعليم

وتهدف إلى إدخال التحسينات الهيكلية والنوعية اللازمة، مع استمرار التوسع في مختلف المراحل من حيث الكم، بحيث يلبي التعليم هدفين أساسيين أحدهما إشباع احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته، والثاني الوصول بالمجتمع إلى ما يسعى إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بتوفير القوى المنتجة المدربة والمؤهلة اللازمة.

وتتمثل أهم عناصر استراتيجية قطاع التعليم فيما يلي:

1. إعادة النظر في النظام التعليمي واستحداث بنية تعليمية جديدة تتفق واحتياجات المجتمع، وتضمن تكامل مسئولية المؤسسة التعليمية مع مسئولية الأسرة والمسجد، وتهدف إلى التخصص المبكر، وإحلال الثانويات المتخصصة بدلا من الثانويات العامة.
2. التركيز على تحسين نوعية التعليم وتوفير الإمكانيات المادية والفنية والبشرية لمؤسسات التعليم والتدريب، بما يتمشى ومستلزمات العصر الذي تتطور فيه المعرفة والعلم والتقنية تطورا سريعا.
3. استيعاب جميع من هم في سن مرحلة الإلزام لتحقيق الإلزام حتى نهاية المرحلة الإعدادية.
4. الاستمرار في بذل الجهود لتنمية التعليم الفني، وتنويعه وتطويره والارتفاع بمستواه، وربط الدراسة النظرية بمجال التدريب العملي.
5. تطوير المبنى المدرسي بما يلبي احتياجات العملية التعليمية والتربوية مع الاستفادة بنتائج الدراسات والبحوث في هذا المجال.
6. الاستمرار في بذل الجهود في برامج محو الأمية وتعليم الكبار والأخذ بمفهوم التعليم المستمر.
7. تعمل الجامعات على توفير العلم لقطاعات كبيرة من الجماهير الليبية عن طريق برامج الجامعة المفتوحة وترسيخ هذا البلد وتوفير الوسائل لجعله في متناول الجماهير.
8. التوسع في التعليم بعد الدرجة الجامعية الأولى في الجامعات والمعاهد الليبية مع الاستمرار في إيفاد البعثات الخارجية وخاصة في التخصصات التي لا تتوفر محليا[[30]](#footnote-30).

وقد حددت الخطة مجموعة من الأهداف النوعية للتعليم في مجالات رياض الأطفال ومرحلة الإلزام وما فوق الإلزام في التعليم الثانوي العام والمعاهد الفنية والجامعة ومحو الأمية وتعليم الكبار والآثار[[31]](#footnote-31).

وقد لقيت مشكلة الأمية عناية خاصة، وإشارة واضحة إلى دور الإعلام في توعية الناس بخطورتها، وذلك عن طريق الاستعانة بوسائل الإعلام لتوعية المواطنين إلى خطورة مشكلة الأمية وحجمها في الوقت نفسه للمساهمة الفعالة في تعليم الأميين القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بأحدث الوسائل والطرق[[32]](#footnote-32).

قطاع الإعلام والثقافة.

تتلخص أهداف واستراتيجيات قطاع الإعلام والثقافة فيما يلي:

1. العمل على جعل أجهزة الإعلام الشعبي المعبر عن المجتمع ككل، وأداة لتحقيق وترسيخ أهداف الثورة الشعبية وفق المنطلقات الأساسية لثورة الفاتح.
2. تحقيق أهداف الثورة الثقافية في خلق وعي ثقافي وفكري عربي، معبر عن طموحات الأمة العربية ودورها التاريخي في الإبداع الحضاري، مدعم عن طموحات الأمة العربية ودورها التاريخي في الإبداع الحضاري، مدعم بالقيم الروحية الأصيلة وثمرات المعرفة الإنسانية.
3. الاستمرار في العمل على حشد الجهود الشعبية، لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الجهات، لكي تؤدي رسالتها الإعلامية والثقافية في تعاون وانسجام.
4. تدعيم الأجهزة الإعلامية والثقافية بالإمكانيات كافة التي تحتاجها، والعمل على تطويرها، والارتفاع بمستواها، وتحقيق الإشراف السليم عليها، لكي تصبح أدوات خلاقة ووسائل حية في تحقيق الثورة الثقافية، وحتى تؤدي دورها الإيجابي في إعداد الأجيال الصاعدة إعدادا قوميا سليما[[33]](#footnote-33).

**دور الإعلام في خطة التنمية الليبية**

يساهم قطاع الإعلام والثقافة بدور إيجابي في تنمية الوعي الوطني للجماهير ويساعد في الارتقاء بمستوى فكرهم، وثقافتهم، وتعميق إحساسهم بالمسئولية، وتعبئة الطاقات والخبرات كافة، لتحقيق الخير والرفاهية للمجتمع، وإزالة المعوقات التي قد تقف عائقا في سبيل التحول الاقتصادي والاجتماعي. كما يساهم في التعريف بمنجزات خطط التحول المختلفة، ومواكبة التحولات التي تحدث في المجتمع، وإيصال الخبر العربي الليبي بالكلمة والصورة في أقصر وقت إلى وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، والتصدي للإعلام المعادي[[34]](#footnote-34).

**رابعا: التنمية في سلطنة عمان**

**خطة التنمية الخمسية الثانية 1981 – 1985**

تستند أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل في سلطنة عمان إلى القرار الصادر في الخطة الخمسية الأولى وتتلخص هذه الاستراتيجية طويلة الأجل فيما يلي:

1. العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف إلى جوار الإيرادات النفطية وتحل محلها في المستقبل.
2. زيادة نسبة الاستثمار الموجهة إلى المشروعات المغلة للدخل وخصوصا في مجالات الصناعة والتعديل والزراعة والأسماك.
3. توزيع الاستثمارات على مختلف مناطق البلاد، وسائر أهلها، وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق.
4. دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية، والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية إلى مراكز التجمع السكنية والكثيفة، والمحافظة على البيئة.
5. الاهتمام بموارد المياه، باعتبارها عنصرا حيويا لازما لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه.
6. الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية، حتى نتمكن من القيام بدورها كاملا في الاقتصادي الوطني.
7. استكمال هياكل البنية الأساسية.
8. دعم النشاط التجاري، وإزالة صعوبات النقل والتخزين، ومختلف العوائق التي تنتقص من إكمال الأسواق التجارية.
9. استكمال مقومات قيام اقتصاد وطني حر، يرتكز على نشاط القطاع الخاص، على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار.
10. رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة[[35]](#footnote-35).

**الأهداف والسياسات القصيرة الأجل للخطة الخمسية الثانية**

تركز الأهداف بشكل رئيس على الجوانب الاقتصادية، فمن بين أثنى عشر هدفا نجد أن هناك ثمانية أهداف اقتصادية، ترمي إلى زيادة طاقة الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن المالي للدولة، والحد من التضخم وزيادة الأنشطة الإنتاجية الخاصة بالزراعة والأسماك والصناعة والتعدين والحرف التقليدية، وكذلك زيادة الاستثمار وزيادة معدل نمو إجمالي الإنتاج المحلي.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الاقتصادية، نجد أربعة أهداف أخرى تتمثل بتوسيع مد شبكة المرافق والخدمات في مختلف أنحاء البلاد، والتوسع في إنشاء المساكن الشعبية، والتوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني، باعتبارها عنصرا أساسيا في تنمية القوى العاملة المحلية، وأخيرا إعطاء الأولوية لبرامج تنمية موارد المياه الطبيعية لأغراض الري والزراعة[[36]](#footnote-36).

**الاتصال والتنمية في خطة التنمية العمانية:**

لم تحدد الخطة عند حديثها عن قطاع الإعلام والثقافة والدين مسؤوليات الإعلام ولا عن المشروعات الإعلامية ذات الصبغة التنموية، وكل ما عنيت به الخطة هو الإشارة إلى خدمات الإعلام المتمثلة بالإذاعة والتلفزيون وإصدار المطبوعات الإعلامية وتوزيعها في الداخل والخارج والإشارة إلى المشروعات الإعلامية في الخطة الخمسية الثانية المتمثلة في:

* 1. زيادة طاقة استوديوهات الإذاعة في كل من العاصمة وصلالة.
	2. إنشاء محطات لتقوية البث الإذاعي والتلفزيوني.
	3. إنشاء محطة تقوية الإرسال التلفزيوني في البيعة، وتوسيع خدمات الإرسال التلفزيوني في محافظة مسندم[[37]](#footnote-37).

وهكذا لم تعن الخطة على الإطلاق بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاتصال في تدعيم خطة التنمية والتي يمكن أن يطلق عليها باسم التنمية الاقتصادية، نظرا لتركيزها على الجانب الاقتصادي الذي طغى على الجوانب الأخرى، وخصوصا أن التنمية الاجتماعية البشرية الثقافية لم يلقيا من العناية ما تستحقانه.

**التنمية العمانية .. في إطارها الإقليمي والعربي**

كان واضحا أن خطة التنمية العمانية تركز رؤيتها على البعد القطري للتنمية وتنظر إلى التنمية المحلية في عمان بمعزل تام عن بعدها الإقليمي (إطار دول الخليج العربية)، أو في إطارها القومي على المستوى العربي.

**4-ملاحظات حول خطط التنمية العربية:**

يلاحظ في خطط التنمية الأربع السابقة ما يلي:

1. تتناول خطط التنمية السعودية والأردنية والليبية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بشيء من التفصيل في حين أن الخطة العمانية تركز على الجانب الاقتصادي فيها.
2. تأخذ الخطة الأردنية في حسابها البعد القومي للتنمية واعتبرته كامتداد لاستراتيجية الدفاع عن الأمة العربية، وذلك بهدف الحد من التبعية، وهكذا يأخذ البعدان القومي والدولي دورهما في التنمية الأردنية، بينما نجد أن خطة التنمية السعودية أخذت في حسبانها البعد القطري (السعودية) والبعد الإقليمي (دول مجلس التعاون لدول الخليج)، ولا يأخذ البعد الدولي مجاله في التنمية كعامل أساسي يؤثر فيها، ولذا فإن الفكاك من آثار التبعية لم يعالج مباشرة، وإن كانت الخطة طموحة باعتبارها خطة شاملة تعمل على الحد من الاعتماد على السوق الخارجي بتنويع القاعدة الاقتصادية.

ويلاحظ كذلك أن الخطتين الليبية والعمانية كانتا قطريتين تماما في توجهاتهما الإنمائية مع مخاطر هذا التوجه.

تم التركيز في خطط التنمية الأربع على تنمية وسائل الاتصال الجماهيري من حيث الأجهزة والمعدات، وكان الانتباه إلى دمج الاتصال باعتباره جزءا من عملية التنمية ضئيلا:

فعلى الرغم من أن الخطة السعودية اقترحت حث وسائل الإعلام لتشجيع مناقشة الموضوعات الثقافية، وكذلك توفير المعلومات لتنمية الوعي بأهداف خطط التنمية ومتطلباتها إلا أنها تقترح دورا فعالا مندمجا مع خطة التنمية، ولا يعطي الاتصال دوره الفعال والمؤثر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة في السعودية.

وأما الخطة الأردنية فإنها تحدد مجموعة من الأدوار التي يمكن أن يؤديها مثل تعزيز الوحدة الوطنية، وعرض الإنجازات وتعزيز القيم، ونشر الثقافة وتوضيح السياسات الحكومية وتقترح الخطة تكثيف وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية التخطيطية في مراحلها المتعددة، وإسهاما في عملية صنع القرار، وهذا يستدعي اتصالا فعالا هو جوهر الاتصال التنموي، الذي يحقق اتصالا ذا اتجاهين من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل. ومع أن الخطة تبرز مشكلات العمل الإعلامي والتي من بينها ضعف التنسيق بين الأجهزة الإعلامية من جهة، والمؤسسات والوزارات من جهة أخرى إلا أن واضعي السياسة والمخططين لم يبرزوا في هذه الخطة الدور الاتصالي المخطط، والذي يجب أن يكون جزءا أساسيا لمساندة التنمية.

وأما الاتصال في خطة التنمية الليبية فيمكن القول إنه أكثر بروزا في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، إذ تبرز إشارات إلى أهمية ذلك في القطاعات المختلفة مثل قطاع الزراعة وقطاع الصحة، وقطاع التعليم، وخاصة مشكلة الأمية، وكذلك يتحدد من خلال أهداف واستراتيجية قطاع الإعلام والثقافة، لحشد الجهود الشعبية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي والاجتماعي، ولكن هذا التوجه لم يتحقق من خلال استراتيجية إعلامية تنموية واضحة المعالم، بحيث يتضح فيها دور الاتصال في القطاعات المختلفة من خلال رؤية واضحة للأدوار التي يمكن أن يقوم بها الاتصال في تلك القطاعات.

أما الخطة العمانية فلم تعن على الإطلاق بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاتصال في تدعيم الخطة وركزت فقط على تنمية معدات الإذاعة والتلفزيون فقط.

1. تكاد تلتقي خطط التنمية في الأهداف والاجتماعية من حيث خطوطها العريضة في خطط التنمية السعودية والليبية والأردنية، وهو كمؤشر يدل على أن هموم الإنسان العربي واحدة وتطلعاته واحدة.
2. تنبهت الخطة السعودية إلى معيقات التنمية من خلال تجربتها في الخطط التنموية الثلاث السابقة، ونبهت إلى بعض المشكلات التي واجهتها وتواجهها وقد تنبهت إلى نقطة هامة تمثل التحدي التكنولوجي، ولذا طالبت بالاستخدام الإبداعي للتقنية ودمجها بالثقافة.
3. تنبهت الخطة الليبية إلى دور الإعلام في إعداد الأجيال الصاعدة إعدادا قوميا.
4. أهملت الخطط دور الاتصال الدولي في التأثير على العملية التنموية وما يمكن أن تمارسه من خلق اتجاهات وقيم جديدة وتضليل إعلامي يخدم مصالح الدول الأجنبية، في الخطة الليبية جاءت عنه إشارة عابرة فقط، حينما رأت الخطة أن من إسهامات قطاع الإعلام والثقافة أن يقوم بالتصدي للإعلام المعادي ودون تحديد لمستويات الإعلام المعادي أهو دولي أو قومي، أو إقليمي؟!.
5. تنبهت الخطة الليبيبة إلى الخطة طويلة الأجل والتي تمثلت بخطة لسنة 2000م.

**5- نحو نهج عربي جديد للتنمية:**

شهدت في فترة السبعينات والثمانينات في الوطن العربي ازدهارا كبيرا في نمو أدبيات التنمية العربية، وعلى الرغم من اختلاف المدارس الفكرية لدراسي التنمية إلا أننا يمكن أن نلحظ توجهاتهم التي تسعى إلى ضرورة تطوير نهج جديد للتنمية العربية. وقد تنوعت إسهامات الباحثين في مجال التنمية بدءا من النقد للتوجهات والمدارس الغربية في التنمية، ومرورا بالبحث عن صيغ جديدة لاستراتيجيات التنمية العربية، أو التركيز على بعض الجوانب المفقودة في التنميات العربية.

ولذا فقد اعتبر البعض زوال قدسية نماذج التنمية الغربية إيجابيا. إذ يفتح المجال للتفكير الخلاق، والبحث الموضوعي في الظروف السائدة واختيار أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية، ولكن ذلك يعني في الوقت نفسه أهمية اختيار مدى صلاحية السبل المختلفة والدروب المتشعبة[[38]](#footnote-38).

لقد ركزت الدارسات التنموية العربية على ضرورة التخلص من التبعية، وما يستتبعها من ضرورة توافر التنمية المستقلة، وكذلك ركزت على ضرورة التكامل العربي والعمل من أجل تنمية قومية شاملة وكذلك قامت بعض هذه الدراسات بانتقاد الخطط التنموية الإقليمية بحثا عن سبل تحقيق التنمية المستقلة.

ويمكننا أن نشير إلى أن قصور التنمية العربية وسبل تحقيق تنمية مستقلة عربية تعود إلى غياب الحلقات التالية أو بعضها في الخطط التنموية العربية:

1. غيار الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.
2. غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية والدولية في التنمية.
3. غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية.
4. غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط الدقيق والطويل الأجل للتنمية.
5. غياب دور الاتصال المساهم في التنمية.

إن دراسة هذه الحلقات المفقودة أو الواهنة في سلسلة العمل التنموي سوف تنير الدرب إلى البحث عن عناصر التنمية العربية المستقلة وترشدنا إلى سبلها.

ولذا فإن الانتقادات لخطط التنميات العربية ضرورية ونحن نسعى إلى العثور على الصيغة المثلى والعملية للتنمية العربية. وفي هذا الإزاء يشير باحث إلى أهمية النقد للعملية التنموية فيقول:

"وقد تكون إثارتنا لبعض التساؤلات حول المظاهر والمؤشرات غير صحيحة التي رافقت عملية التنمية العربية خلال السبعينات مدعاة لمزيد من التأمل والتفكير. فالقضية الجوهرية ليست الاختيار بين نموذج "التنمية المنغلقة" في مواجهة نموذج التنمية المنفتحة على الخارج، وإنما الأهم من كل هذه المقارنات الخارجية والسطحية هو تحديد ماهية عملية التنمية. فالتناقض الحقيقي ليس بين الانفتاح والانغلاق، كما يصوره البعض، وما هو بين عملية التنمية المستقلة ذاتية التوجه وبين عملية التنمية التي تكرس التخلف والتبعية للخارج، فارتفاع حجم الواردات وارتفاع حجم المديونية الخارجية قد يتحول لعناصر قوة، وليس عناصر ضعف، لو أحسن توجيهه لخدمة التنمية والإسراع بمعدلات التراكم، وقد يتحول إلى عامل نقمة ومصدر من مصادر الاختناق وتعثر عمليات التنمية في المستقبل إذا ما ذهبت هذه الواردات والقروض الخارجية إلى بالوعة الاستهلاك الخاص الترفيه، والإنفاق العام غير المنتج[[39]](#footnote-39).

**التنمية والحلقات المفقودة:**

**أولا: غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والأنظمة الفرعية في العمل التنموي:**

يرى ميندوزا Mendoza ونابولي، Napolli أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء التي تعتمد على بعضها البعض وتتفاعل معا، لأجل أداء وظيفة أو مجموعة من الوظائف، وهذه الأجزاء تشكل معا وحدة كلية وهي أعظم من أن تكون مجموع أجزائها، وهي أعظم لأنها تشتمل على تفاعلات بين هذه الأجزاء، كما أنها تشتمل على تفاعل بين أجزائها ذاتها[[40]](#footnote-40).

وبناء على هذا التعريف يصبح الكون نظاما وله مجموعة أنظمة فرعية، ويصبح المجتمع الدولي نظاما كليا وله أنظمة فرعية مكونة من الدول، وكل دولة هي نظام ولها أنظمة فرعية، وكل مجتمع نظام له أنظمة فرعية.

وكما يرى ميندوزا ونابولي فإن كل مجتمع يحتوي على أنظمة فرعية متنوعة، مثل النظام السياسي والاقتصادي والديني والتعليمي، والتي لها صلة ببعضها البعض، إذ أن بينها اعتمادية متبادلة[[41]](#footnote-41).

والأنظمة قد تكون مفتوحة – أي أنها تتفاعل مع البيئة – إذ تتلقى المدخلات من خارج النظام، مما ينتج مخرجاته التي تؤثر في البيئة. والأنظمة قد تكون مغلقة، وهي التي تكون معزولة، وليس لديها تفاعلات مهمة مع البيئة[[42]](#footnote-42).

ولهذا حينما نتحدث عن التنمية من الضروري أن ننظر إلى المجتمع باعتباره نظاما فرعيا، ينتمي إلى نظم كلية أشمل مثل النظام القومي – بالانتماء إلى الأمة العربية – ومثل النظام الإنساني بالانتماء إلى المجتمع الدولي. وكذلك يجب النظر إلى أن النظام الاجتماعي له مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة، وذلك لأن النظام هو عناصر متفاعلة، تؤدي وظيفة أو مجموعة وظائف. وحيث يكون النظام فرعيا لوحدة أكبر، وعند مناقشة الأركان الداخلية أو المقارنة لمثل هذه الوحدة فإننا نشير إليها بأنها نظام، وعندما نناقشها بعلاقتها مع وحدة أكبر هي جزء منها فإننا نسميها آنذاك نظاما فرعيا، وحينما نتحدث عن مستويات الأنظمة من حيث تسلسلها (هيراركية الأنظمة) فإن ذلك يرتبط بعلاقاتها من حيث السلطة، ومدى الوظائف واشتمالها على العضوية أو مداها الجغرافي[[43]](#footnote-43).

وفي قلب مفهوم الأنظمة الكلية والأنظمة الفرعية يتجسد مفهوم التفاعل والنظام الاجتماعي، ويرى تالكوت بارسونز Talcott Parosns أن النظام الاجتماعي يتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض في موقف له – على الأقل – جانب مادي أو بيئي، وهم أشخاص تحفزهم النزعة نحو اكتمال الإشباع لديهم، وعلاقاتهم بمواقفهم تتضمن بعضهم البعض، ويتم تحديد هذه العلاقة وتحقيقها عن طريق نظام له بيئة ثقافية ورموز مشتركة[[44]](#footnote-44). وهذا التفاعل الاجتماعي لا يتحقق إلا بالاتصال الذي يشرحه جورج ميد George Meed كما يلي:

بأن التفاعل الاجتماعي يتضمن بالضرورة تقديم تلميحات وهي دعوات للاستجابة، وذلك بصيغة الإشارات والرموز واللغة، وتتطلب هذه التلميحات استجابات ويتصور الآخرون المعاني من خلال هذه التلميحات، والتي هي استجابة أو استجابات ملائمة لتلميحات محددة، ومن ثم فإن التفاعل الاجتماعي هو اتصال المعاني من خلال سلوك يبتدئ بالاتصال وسلوك يستجيب للاتصال[[45]](#footnote-45).

ولو حاولنا النظر إلى خطط التنمية العربية، فإنها تفتقد النظرة إلى عملية التنمية من خلال رؤية تفاعلية للأنظمة.

فهي تنظر إلى عملية التنمية باعتبارها قطاعات .. وكل قطاع يقوم بوضع خطته بمعزل عن القطاعات الأخرى. فوزارة الصحة تضع خطتها بدون أن يكون هناك تفاعل مع أنظمة فرعية أخرى ذات صلة وثيقة بها مثل وزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهكذا يحدث الخلل في هذه الخطط والتي تفتقد على سبيل المثال الرؤية الواعية لتفاعل الأنظمة الفرعية التي لو أخذ في الاعتبار أهمية تفاعلاتها في إطار التنمية لكان للاتصال دوره الفعال فيها.

**ثانيا: غياب الروية التفاعلية لأبعاد التنمية الإقليمية والقومية والدولية:**

إن القصور الذي شاب التنمية العربية في تعاملها مع الأبعاد الإقليمية والدولية هو قصور في رؤية دور هذه الأنظمة في التنمية، وتنسحب هذه الرؤية القاصرة على رؤية الأنظمة المجتمعية وأهمية مكوناتها من أنظمة كلية وأنظمة فرعية، وتفاعلات هذه الأنظمة مما يؤثر في العملية التنموية كما أشرنا سابقا.

وتركز معظم التنميات العربية على البعد القطري المحلي للتنمية، وغالبا ما تتجاهل البعد الإقليمي أو تشير إشارات إنشائية إليه مثل مجلس التعاون الخليجي – أو المغرب العربي الكبير، وكذلك لا يأخذ البعد القومي على مستوى الوطن العربي أهميته في العمل التنموي – اللهم إلا من خلال الإشارة إلى السوق العربية المشتركة الغائبة، أو العمل المشترك المفقود، ويضاف إلى ذلك تجاهل المحيط الدولي وتأثيراته في خلق تنمية تابعة تصادر القرارات الوطنية أو تجهضها. لقد كتب عادل حسين:

"إن الاستقلال الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستقلة، يعنيان أن يوجه الجهد التنموي بقرارات من الداخل، وبهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، التي لا تحدد وفق مستوى القدرة الاقتصادية فقط، ولكن تتحدد وتتشكل وفق المفاهيم والقيم الحضارية الحاكمة أيضا. إن التنمية الاقتصادية المستقلة – بهذا المضمون – هي المكون الاقتصادي الملائم لمشروع الاستقلال الحضاري، وهذا ما يمكننا من التعامل مع الأسواق الدولية من موقع يقترب تدريجيا من الندية، تماما كما يمكننا الاستقلال الحضاري من التفاعلي مع الحضارات الأخرى بندية، إلا أن هذا الهدف (التنمية المستقلة) هو بالتحديد ما يعجز عنه أي قطر عربي على حدة، سواء كان هذا بسبب التشوه الكامن في كل هيكل، أم بسبب النقص الموضوعي في الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للجهد التنموي الشامل، والمحقق للاعتماد على النفس في إشباع الحاجات المتنوعة. فضلا عن أن مشروع التنمية المستقلة يلقى حربا من كل القوى المسيطرة على النظام الدولي بدرجة أو أخرى، ولا ننسى إسرائيل. وهذه المواجهة لا يتمكن قطر عربي وحده على خوضها حربا ومناورة، طبعا التنمية بالأسلوب الاشتراكي لا تحتاج إلى العمق العربي، إذ أن لها في الخارج من يحميها.

ولكي لا تختلط الأمور، نؤكد علمنا أن التنمية المستقلة في عالم اليوم تتطلب بالضرورة جهدا مكثفا، أي دفعة كبيرة، ومعدلات نمو مرتفعة واستقلالها في القرار ينتزع في صراع دم ضد القوى الحاكمة للنظام الدولي. ويتطلب هذا – كأي حرب- إدارة مركزية لمجمل العمليات المتشابكة، والسريعة التغير، ويترجم هذا في مجال التنظيم الاقتصادي بسيطرة قطاع الدولة والتخطيط المركزي"[[46]](#footnote-46).

هل يمكن تحقيق التنمية في ظل هذا التعقيد من العلاقات الدولية وأشكال السيطرة على النظام الدولي، إن من أزمات التنمية هذا الارتباط بالنظام العالمي مما دعا إلى التفكير بفك الارتباط بالنظام العالمي وفك الارتباط هذا يعني كما يعرفه سمير أمين بأنه يعني إقامة منظومة من المعايير لقياس عقلنة الخيارات الاقتصادية تعتمد على مفهوم لقانون القيمة يقوم بدوره على أسس وطنية ويكون له قياس العقلنة الاقتصادية الناتجة عن هيمنة قانون القيمة الرأسمالي الفاعل على صعيد عالمي[[47]](#footnote-47).

لقد ظل هاجس التنمية القطرية له الأولوية عند الأنظمة العربية مع إحساس بعضها أن التنمية القطرية يمكن أن تتعارض مع التنمية القومية، متناسبة أو جاهلة بأن حدود التنمية القطرية وقيودها لا يمكن تجاوزها بدون التفاعل مع الإطار القومي للتنمية الذي يعززها ويحميها. ويرد د. يوسف الصايغ أن التنميات القطرية والقومية العربية ممكنتان معا وأنهما تتفاعلا طردا وعكسيا تغذي إحداهما الأخرى وتدعمها وتدفع بمسيرتها[[48]](#footnote-48).

ولم يكن هذا البعد التفاعلي بين التنمية القطرية والتنمية القومية واضحا لدى الكيانات القطرية في توجهاتها الإنمائية. وكان من نتيجته زيادة في التجزئة، وزيادة في التبعية للخارج، وزيادة في الاكتفاء القطري أملا بتحقيق الاكتفاء الذاتي القطري والذي عزز الظاهرة الانعزالية الإنمائية كما يسميها د. محمود الحمصي والذي يفسرها بقوله:

"ولكن الذي حصل فعلا هو أن التنمية القطرية، في مختلف الأقطار العربية لم تجر حسب تلك الافتراضات والتوقعات المفرطة في التبسيط والتفاؤل معا. فقد استمرت التنميات القطرية تجري بمعزل عن بعضها، تحكمها ظروف التجزئة، حيث يمثل كل قطر بمفرده كيانا اقتصاديا له مركز اتخاذ قرارات خاص به، يتولى جميع أموره، بما في ذلك أمر توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكل مركز منها حريص على مبدأ السيادة الوطنية وعلى مبادئ الحماية وحق الانفراد بإقامة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع نزوع مفرط نحو "الاكتفاء الذاتي القطري" الموصوم بتبعية متزايدة للخارج، ولعل من بين الأمور التي عززت ظاهرة "الانعزالية" لدى الأقطار العربية هي أن التنمية قد صارت تجري على أساس خطط ومناهج تتولى صياغتها أجهزة الدولة في كل قطر على انفراد. وبشيوع مذهب التخطيط للتنمية لدى أكثرية الأقطار العربية، صارت قضية التكامل والوحدة الاقتصادية رهينة لاتجاهات ومرامي خطط التنميات القطرية بالذات[[49]](#footnote-49).

وأما تجاهل البعد الدولي في أهمية العملية التنموية فقد قاد إلى التبعية والتي جعلت العالم الآن ينقسم إلى دول المركز ودول الأطراف. وفي سباق البعد الدولي كان لا بد أن ننظر إلى الواقع الدولي نظرة موضوعية، فالعالم من حولنا ينقسم استراتيجيا للعرب فحينما نتحدث عن دول العالم الإسلامي والدول الإفريقية – على سبيل المثال- فإنها تمثل عمقا يمكن أن يسهم في دعم العمل التنموي من خلال علاقات متكافئة فيها منفعة متبادلة ومصالح مشتركة، بينما تقوم دول المعسكر الغربي على علاقات تحكمها مصلحتها – الخاصة- وهي علاقات غير متكافئة علاقة المركز بالتابع، وعلاقة المستغل (كسر الغين) بالمستغل (فتح الغين).

ولهذا نجد أن التبعية الاقتصادية والثقافية والإعلامية ذات أبعاد صارخة تشكو منها دول العالم الثالث – والدول العربية من بينها- ولم يكن غريبا أن تنادي هذه الدول بنظام اقتصادي جديد، وبنظام إعلامي جديد، كي يضمنها لهذه الدول استقلالية تحقق شروطا أفضل لتنمية مواردها وثقافاتها.

إن نظرة واقعية لطبيعة علاقاتنا بالمعسكر الغربي والمعسكر الشرقي ودول العالم الثالث يجب أن تتسم برؤية واقعية وتاريخية في آن واحد حتى ندرك أبعاد التنمية الشاملة وسبيل تحقيقها بما يضمن إنجازها تنمية مستقلة تحقق للإنسان العربي طموحاته التي توفر له الأمن الاقتصادي والغذائي والثقافي وتضمن له كرامته الإنسانية وتوفر له سبل الإبداع والمشاركة.

**ثالثا- غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وخصوصية الهوية الثقافية العربية**

إن التنمية عملية تفاعلية ديناميكية تتم في إطار مجتمعي له خصائصه التي يتسم بها. أحيانا تكون الخصائص تسهل عملية التغير، وبعضها الآخر يعيقها... وهكذا تصبح خصوصية الهوية الثقافية العربية من العناصر الهامة التي تؤثر في عملية التنمية سلبا وإيجابا. وعملية التغيير ليست هي مجرد نقل أفكار أو انتشارها كما رأت المدرسة الانتشارية من أعلى إلى أسفل. إنما هي عملية تفاعلية تأخذ في حسبانها العوامل المجتمعية من أسلوب تنشئة وثقافة وأيديولوجية سائدة واتجاهات نحو العمل وغيرها. ولهذا كانت التجربة الغربية في التنمية ليست هي المثال الذي يجب أن يحتذى، ولكن فيها عبر ودروس نستخلصها منها، إن التخلص من التبعية يعني عند البعض الاستفادة من دروس التجارب التنموية الغربية، وهذا ما حدى بإسماعيل صبري عبد الله إلى تبني الدروس المستفادة من التجربة الغربية والتي تتمثل بما يلي:

أولا: التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة، وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك، وأساليب إنتاج، وأوضاع اجتماعية، ونظم سياسية، وتقدم علمي، وتجدد أدبي وفني... إلخ.

ثانيا: للتنمية أساس مادي وآخر فكري، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته. فمناهج العلم ومكتشفاته خلقت الجو المواتي للاختراع.

ثالثا: التنمية لا تستعار وإنما هي في الأساس عملية إبداع.

رابعا: مولد حضارة جديدة أو تجديد شباب حضارة عريقة، جهد يفوق طاقات أي قطر، فهو ظاهرة "قاري" من حيث الاتساع الجغرافي والإسهام البشري، وهذا ما يؤكده تاريخ أوروبا. فقد أسهمت شعوب القارة جميعا. وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية بالفكر والممارسة في بناء الحضارة المعاصرة.

خامسا: المحتوى التقني الاقتصادي للحضارة الغربية الذي يبهر الناس لم يكن متصورا بدون استيلاء الأوروبيين على موارد الشعوب الأخرى، الموارد الأرضية (أمريكا الشمالية وأستراليا.. إلخ) والموارد البشرية (الرقيق الأفريقي والعمل في المناجم والمزارع في المستعمرات) والطبيعية (الموارد الأولية والطاقة). أما الثورة الصناعية في ذاتها فلا تكفي لتفسير كل شيء، كذلك لا يحل التصنيع بذاته كل المعضلات[[50]](#footnote-50).

ومن خلال هذه الدروس يتوصل الكتاب إلى أن التنمية الشاملة تعني في حالة العرب: حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح أمامه آفاق الإبداع. ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان العربي والموارد العربية. وتحرير الإنسان العربي من الفاقة والعوز والجهل. تحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد، أي تنكر على حضارتنا جوهر الحياة لكل حضارة ألا وهو التجدد المستمر ومسايرة مصالح الجماعة في عالم يتغير بوتائر سريعة. وتحرير العقل العربية كذلك من الاتباعية وما تولده من تبعية لكل أو أجل ما نتعلمه من الدول الصناعية المتقدمة. وتحرير الموارد العربية من صنوف السيطرة الخارجية والاستئثار الداخلي. بهذا وليس بأقل منه يمكن أن نصل إلى إسهام جديد في الحضارة البشرية أخذ عن غيرنا ولكن لا يكتفي بمحاكاتهم، ويبني على أفضل ما في التراث دون انغلاق عليه أو انكفاء على الماضي، وعندئذ نقيم مجتمعا حديثا بكل معاني الحداثة ولكنه بالضرورة مختلف عن المجتمع الغربي[[51]](#footnote-51).

ولقد تحدث الباحثون عن سقوط نماذج التنمية السابقة، واعتبرها البعض أنها ظاهرة إيجابية إذ تفتح المجال للتكفير الخلاق والبحث الموضوعي في الظروف السائدة واختيار أفضل السبل لتحقيق التنمية بالإنسان العربي ومن أجله مع المحافظة على الهوية الحضارية للأمة العربية.

ولهذا كانت الحاجة ماسة إلى طرح ما أشير إليه بالتنمية البديلة أو التنمية الأخرى والتي تهدف إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، والرفع المستمر لمستوى معيشته، وتفجير كامل طاقاته وتطوير شخصيته، وإطلاق قدراته الإبداعية، وتتم عن طريق مشاركة الإنسان في عملية التنمية، مشاركة ديمقراطية، يكون هو محدد أهدافها وأدائها في الوقت نفسه؟ [[52]](#footnote-52).

وكانت أسباب تلك المراجعة والبحث عن صيغة جدية متعددة من بينها أهمية المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع كما أشار إلى ذلك د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه بقولهم: إن إخفاق التنمية المفروضة من أعلى، والتي أهملت الهوية الحضارية للشعوب النامية، واعتبرت الحضارة الغربية النموذج الوحيد الجدير بالمحاكاة والاتباع، قد أدى إلى مراجعات فكرية لمعنى ومفهوم الحضارة، تأكد من خلالها فساد الادعاء، أن الغرب وحده هو الذي يحمل مشعل "الحضارة"... وإن حضارته وحدها، تتضمن من القيم والاتجاهات ما هو ضروري للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.. وأكدت الاتجاهات الحديثة في أدبيات التنمية، على أهمية المحافظة على الهوية الحضارية لمختلف الشعوب، لضمان المشاركة الإيجابية للجماهير الواسعة في عمليات التغيير والتحرير المطلوبة. وإن أغلب الحضارات، تتضمن عناصر إيجابية يمكن الاحتفاظ بها وتطويرها بما يناسب الأوضاع المتغيرة، ربما يسمح بالجمع بين الأصالة والتجدد، دون تحطيم الشخصية الذاتية للمجتمع، بل على العكس بتطويرها وتعميقها[[53]](#footnote-53).

وقد ركز بعض الباحثين على جوانب أساسية لإنجاز التنمية، قد تحدث د. علي الكواري عن التنمية الشاملة في منطقة الخليج العربي، واعتبر أن الهدف العاجل لاستراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة يتمثل في توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة، في إطار الاستراتيجية العربية للتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية. واعتبر الكواري أن هذين الجانبين الحاسمين من جوانب التنمية الشاملة يمثلان أكثر جوانبها حاجة إلى الوقت، ويتطلب تصاعد عمليتهما توفير المناخ، وتهيئة البيئة القادرة على تفهم متطلباتهما، واستيعاب أهمية التغيرات والتفاعلات التي يحدثانها على النطاق الجماهيري الواسع.

ولعل هذه الطبيعة الخاصة بالتنمية الثقافية الاجتماعية باعتبارها الجانب المتعلق بتفكير الإنسان وحسه وسلوكه، تحد من طموح هذه الاستراتيجية المرحلية وتحجم هدفها الاستراتيجي العاجل في توفير الشروط التي تسمح بتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة.

وتتمثل أهم هذه الشروط في تهيئة البيئة التي تسمح بالتنوير الفكري، توفير الشروط التي تسمح بالتجانس السكاني والتماسك الاجتماعي، تغير متعلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي، إدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية، تأكيد دور الإعلام في التنمية وإصلاح أجهزته[[54]](#footnote-54).

ونلحظ هنا عناية قل أن نجدها عند الباحثين الآخرين في التنبيه إلى ضرورة توفير شروط ملائمة للتنمية وخاصة التأكيد على دور الإعلام في التنمية الذي يعطي لوسائل الإعلام دورها الذي تستحقه في عملية التنمية، ويشير إلى أهمية التنمية الثقافية والاجتماعية وما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير المناخ والبيئة الاجتماعية لأحداث التغيرات والتفاعلات في المجتمع.

**رابعا: غياب الاستراتيجية التنموية المتكاملة والتخطيط الدقيق وطويل الأجل**

يؤكد دارسو قضايا التنمية العربية ونقادها أن جوانب القصور في خطط التنمية التي تؤدي إلى فشلها، تتبع في بعض منها إلى غياب التخطيط والتي يجب أن تشتمل كما يرى د. يوسف الصايغ على ما يلي:

أ) تحديد أغراضها الكبرى والتي حدد مهامها الاقتصادية بالعناصر العشرة التالية:

1- رفع مستوى الأداء والنمو من جانبه الاقتصادي المحض.

2- رفع مستوى الموارد البشرية والقوى العاملة كهدف وأداة معا.

3- تكبير حجم العمالة المجزية.

4- السعي نحو التوازن الاقتصادي والاجتماعي قطريا وقوميا.

5- تدعيم العلم والبحث وتوطين التكنولوجيا.

6- صياغة سياسات الموارد الطبيعية وخاصة النفطية، لتكون أكثر التصاقا بالمصالح القطرية القومية.

7- الاندماج الاقتصادي العربي.

8- دعم الأمن القومي في جميع أوجه وإقامة قاعدة اقتصادية صلبة للدفاع والأمن.

9- الخلاص من التبعية الاقتصادية ورفع درجة الاعتماد القومي على النفس.

10- المساهمة بإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ب) تحديد الوسائل المتاحة إلى مادية وبشرية ثم معنوية ومؤسسية بشكل ديناميكي فعال.

ج) تحديد الاستراتيجية التنموية العربية وذلك يتم من خلال التعرف على العوامل المحركة في الاستراتيجية وتحديد أولوياتها ونمط التحرك الذي يعني كيفية الربط بين تلك العوامل والأولويات وكيفية تحرك الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية.

 وتتمثل العوامل المحركة في الاستراتيجية الموقف العربي الإيجابي من مسألة التنمية القومية وتوجه القيادات القطرية في التنمية، ووجود مقدار مقبول من الحركية الاجتماعية ومن القلق من حالة التخلف على نطاق واسع لدى المجتمع.

وتشمل أولويات هذه الاستراتيجية تنمية القوى البشرية، وتطوير التكنولوجيا الملائمة والنهضة الريفية والزراعية، والاهتمام بالتصنيع الأساسي، وتطوير المواصلات قطريا وقوميا، وإنشاء المؤسسات الضرورية للتخطيط والمتابعة، وتطوير القطاع الهيدركاربوني.

وأما تحرك الاستراتيجية فإنه يكمن في إرادة السلطة السياسية والإرادة الشعبية وقلقها من حالة التخلف، ثم بعدها لا بد من توافر قدرة الجماهير على تأمين الاستمرار في التحرك ووجود الرغبة القومية للتعاون المتجهة نحو التكامل والاندماج[[55]](#footnote-55). أن مراجعة لخطط التنمية العربية خلال العقدين الماضيين يرينا كيف أن خطط التنمية شابها عدم وجود استراتيجية متكاملة العناصر، وهي كما رأينا في الخطط التي استعرضناها في بداية الدراسة افتقدت إلى الكثير من العناصر الأساسية لوضع استراتيجية تنموية عربية سليمة، ففيما يتعلق بأغراض التنمية فإننا نجد أن العناصر العشرة الأساسية لم تنل جميعها ما تستحقه من عناية إذ تم التركيز على بعض هذه الأغراض ولكن معظمها كان هامشيا بالنسبة لاستراتيجيات التنمية العربية.

وقد رافق ذلك بروز اتجاهات تنمية عربية متنافرة أحيانا ومتنافسة أحيانا أخرى. وقد تعزز ذلك بتدعيم النزعات الإقليمية (القطرية) والتي أصبحت تنظر إلى أن مصالحها تكون بتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر التنمية القطرية. وهذا ما دعا د. محمود الحمصي إلى أن يشخص هذا الواقع بالحديث عن فشل الخطط التنموية العربية ذات الرؤية القصيرة المدى حيث يقول:

"إن خطط التنمية العربية مفتقرة إلى اتجاهات مواتية للتكامل، بل هي عامرة بالاتجاهات المضادة له ومثقلة أيضا بالاتجاهات المؤدية إلى مزيد من التبعية لمراكز القوى الاقتصادية العالمية، فالنزوع المغالي نحو تحقيق اكتفاء ذاتي قطري قد جاء محصورا في أنواع خفيفة من الصناعات، أدى إلى تكرار قيامها في عدد متزايد من الأقطار العربية إلى أن صارت عنصرا منافيا للتكامل الاقتصادي الجماعي. وكذا التوجه التصديري أدى إلى قيام صناعات من شأنها مضاعفة التبعية للخارج مثلما يؤدي تماثلها إلى احتدام تنافس الصادرات العربية في الأسواق العالمية. وبات السعي إلى التنسيقي الإنمائي لا يستهدف التكامل بقدر ما يبتغي التخفيف من التنافس في الأسواق الخارجية[[56]](#footnote-56).

ويرجع ذلك حسب تعبيره لأن التنميات القطرية العربية قد جرى التخطيط لها بمعزل عن بعضها البعض إذ يمكن أن تحمل خليطا من مختلف أنواع الاتجاهات ذات المرامي التكميلية وذات المرامي التنافسية والحيادية معا[[57]](#footnote-57).

إن هذا يعود في أساسه إلى رؤية قصيرة النظر، تعتمد على خطط قصيرة المدى أو متوسط المدى في أحسن الأحوال. والخطط التنموية العربية معظمها خطط خمسية (انظر الخطط التي استعرضناها في مدخل القسم الثاني من هذا الكتاب). وباستثناء الإشارة إلى خطة طويلة الأمد حتى عام 2000 في خطة التنمية الليبية، فإن خطط التنمية العربية هي خطط توضع بعد قرب انتهاء الخطة الجاري تنفيذها مما يؤدي إلى ارتجال وسرعة في إعداد الخطة الجديدة وهذا يؤدي إلى:

"إن كل قطر يجهل ما سوف تكون عليه اتجاهات التنمية المقبلة، سواء لديه أو لدى أقرانه من الأقطار العربية الأخرى، التي بدورها تجهل النوايا الإنمائية لدى بعضها بعضا. وعلى هذا المنوال يكون الجهل بالنوايا بعيدة المدى جهلا متبادلا وشاملا. وفي ظل هكذا حالة، يصبح متعذرا على أي قطر أن يرسم لنفسه مسارا إنمائيا طويل الأمد، على أساس متكامل مع المسارات الإنمائية المناظرة لدى الأقطار العربية الأخرى[[58]](#footnote-58).

هذا وعاني التخطيط للتنمية كذلك من بعض المثالب الأخرى التي أشار إليها محمود الحمصي ومن بينها أن الخطط العربية تعتمد على مشروعات يتم اقتراحها سلفا بطريقة منفصلة عن مجرى العملية العربية تعتمد على مشروعات يتم اقتراحها سلفا بطريقة منفصلة عن مجرى العملية التخطيطية. وكذلك المبالغة في صياغة الأهداف الإنمائية مما يؤدي إلى قيام انفصام الطموحات والواقع[[59]](#footnote-59).

**خامسا: غياب دور الاتصال المساهم في التنمية**

يركز الدارسون للإعلام والتنمية، على الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تحقيق التنمية، وتركز الرؤية هذه على وسائل الإعلام الجماهيري، متجاهلة وسائل الاتصال الأخرى، التي تأخذ دورها الفاعل في العملية التنموية،

ونخص بالذكر الاتصال الشخصي والاتصال الجمعي. وتتجاهل أشكال الاتصال التقليدية ومراكزها مثل دور المسجد والمقاهي والمجالس وغيرها. وبالمقابل تتجاهل خطط التنمية دور الاتصال المساهم في التنمية وإن كانت تعني في أحسن الأحوال بتنمية وسائل الاتصال بدون الأخذ في الاعتبار أدوارها المرتقبة، كما اتضح ذلك في خطط التنمية للدول الأربع التي ناقشناها سابقا.

وعلى سبيل المثال كانت العناية كبيرة باسترداد تكنولوجيا الاتصال مما أدى إلى نتائج غير مرغوبة، إذ تراكمت الآلات والمعدات التي لا تعمل بكامل طاقتها، ولا تستثمر في العمل إلا لفترة من عمرها الافتراضي لضعف أعداد الكوادر الذين يشغلونها، ولسوء تدريبها. وهذا يؤدي إلى حلقة جديدة من الاستيراد لمعدات أخرى. وهو المزيد من الهدر في الإنفاق[[60]](#footnote-60).

ونظرا لغياب الرؤية الواعية لأهمية الاتصال في خطط التنمية فإن التنسيق بين واضعي الخطط التنموية والإعلاميين مفقودة، إذ إنه "لا يوجد تنسيق شامل ومتكامل بين واضعي خطط التنمية العربية والمشرفين على تنفيذها من جهة، وبين وسائل الإعلام والاتصال العربية والعاملين بها من جهة أخرى، فمن المفروض أن تكون وسائل الإعلام والاتصال وسيلة بيد واضعي الخطة ومنفذيها، تستخدم لتقوم بعمليات الإعلام والتوعية والحوار والتقييم، قبيل وضع الخطة وأثناء تنفيذها وبعد التنفيذ. ويلاحظ أن المشرفين على الخطة لا يعطون أهمية جادة لوسائل الإعلام والاتصال. ولا يؤمنون كثيرا بقضية الحوار حول الخطة، ولا بآراء الجماهير فيها، مع أن هذه الجماهير هي التي تنفذها. وهي التي تؤدي إلى إنجاحها أو إفشالها في حالات كثيرة ولذلك يبقى الانفصال قائما بين مسار الخطة ومسار الإعلام المتعلق بها، ولا يتجاوز الإعلام التنموي بعض المبادرات في هذه المناسبة أو تلك وحول هذا الجانب أو ذاك من جوانب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[[61]](#footnote-61).

إن إدراك أهمية الاتصال التنموي وتأثيراته تكاد أن تكون مفقودة لدى صناع السياسة ومخططي التنمية، وهذه ظاهرة عامة ليست في الوطن العربي فحسب، بل يشترك فيها دول العالم الثالث كله. ويتحدث ويليام ميلودي MELODY عن هذه المشكلة إذ يقول:

"لسوء الحظ كان المحللون وصناع السياسة، ومخططو التنمية يعرفون القليل عن تأثيرات أنواع محددة للاتصال الممتد على التنمية لأي دولة، في أي حلقة من حلقات تطورها، وكذلك فإن توسع أنواع المحددات لتسهيلات الاتصال، والخدمات أو الفرص، على أساس من الإخلاص فقط، هي في أحسن الأحوال سياسية مجازفة.

إن المشكلة الأساسية تكمن في أن دور الاتصال في التنمية لم يتم جعله كعملية مندمجة في خطط التنمية، فلم يتم بعد تطوير العلاقات بين قطاع الاتصال والقطاعات الأخرى في المجتمع، وكذلك فإن إسهامات أنظمة الاتصال على المدى القصير والمدى البعيد لم يتم قياسها، ولم تقيم الطرق البديلة لاندماج الاتصال في خطط التنمية القومية. إن إسهامات الاتصال في التنمية في الماضي والحاضر والإسهامات الممكنة لا يمكن مقارنتها بفعالية بالنسبة للقطاعات الأخرى في المجتمع. ومن ثم فليس من المعروف كيف يجب أن يقيم الاتصال في قرارات الحكومة القويمة وذلك عند تخصيص الموارد"[[62]](#footnote-62).

ولقد ظلت النظرة الموضوعية إلى دور الاتصال في التنمية هي الشغل الشاغل للإعلاميين، أما باحثو التنمية العرب – بأوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية- فإن تركيزهم على هذا الدور كان باهتا، ولكننا لا نعدم من أن نجد بعض الباحثين الذي ينظرون إلى أن تأثير الإعلام لا يقل عن تأثير التربية والتعليم أو تأثير نظام الحوافز في المجتمع كما يرى د. علي خليفة الكواري والذي يحدد دور الإعلام كما يلي:

"لا بد أن يكون للإعلام دور إيجابي في التنمية ووظيفة اجتماعية محددة لا بد أن يؤديها. إن الوظيفة الراهنة للإعلام، والتي لا تتعدى التسلية وتجميل الصورة الرسمية، لا بد أن يعاد النظر فيها، ولا بد أن يوظف الإعلام من أجل رفع المستوى الثقافي، وتغيير العادات الضارة، وبلورة نسق إيجابي للقيم الاجتماعية، وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج، وإتاحة وسائل النمو الذاتي، وربط الفرد بمشكلات مجتمعه، وحماية ثقافته، وصيانة مقومات هويته العربية الإسلامية، من غزو ما يتم اختياره وتقديمه من الثقافة الغربية الرديئة والمعادية أحيانا، فضلا عن توعية الإنسان بالمتغيرات المعاصرة، وتبصيره بالتحديات المحيطة به[[63]](#footnote-63).

وأوجه الانتقاد هذه التي يوجهها الكواري إلى دور وسائل الإعلام هي التي حدت بحمدي قنديل على اعتبار الإعلام العربي أنه لا أساس له من الصحة، إعلام زائف وإعلاني وتلقيني، وهو رسالة من جانب واحد، من المركز إلى الأطراف، والصفوة إلى العامة، من الحكام إلى المحكومين، ولذا فإنه يميز بينه وبين الإعلام الحقيقي – البديل- والذي يرى أنه: "رسالة في اتجاهين وحوار بين طرفين. والاتصال لا يمكن أن نقيمه بعدد الأجهزة، الاتصال ليس كما من المعدات، وإنما هو رسالة ودعوة ومشاورة ومشاركة. ليس مباهاة بالكيلووات والميجاهرتز والشاشة الملونة والتلفزيون الرقمي وأقمار الإذاعة المباشرة وعدد الأستديوهات والمطابع ونسبة أجهزة الاستقبال لعدد السكان. الاتصال بمدى مساهمة الجماهير في الإنتاج الإعلامي، يقاس بتغلغل شبكات الاتصالات في الريف، يقاس بمدى نجاح الرسالة الإعلامية في الارتقاء بالذوق العام والمستوى الثقافي والمعرفة العلمية، يقاس بمضمون البرنامج الإذاعي ومضمون الفيلم السينمائي ومضمون الصحيفة والكتاب. ولا يقاس أبدا بالأعداد ولا بالأرقام"[[64]](#footnote-64).

وقد رأى بعض الباحثين أن هذا الاتصال يجب أن يشتمل على أربعة عناصر:

1. أن يكون حاجة إنسانية يماثل في أهميته الحاجات الأساسية الأخرى. ولذا فأن يكون للإنسان حق في أن يعلم الآخرين وأن يحاط بالمعلومات هو أحد حقوق الإنسان يمارس ذلك فرديا وجماعيا.
2. إن الاتصال نابع من البيئة الثقافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية، ولذا تنشأ بني تنظيمية اتصالية مختلفة باختلاف المجتمعات.
3. إن الاتصال وجه من أوجه العملية التربوية، فالمسئولية الاجتماعية لأجهزة الاتصال الجماهيري مسؤولية عظمى. وهي قادرة على أن تنقل المعلومات الصحيحة أو تحرفها. وتكشف الحقائق الهامة أو تخفيها. وتفسر الأحداث على نحو إيجابي أو سلبي.

4- إن الاتصال ينطوي على حقوق وواجبات. ولما كانت وسائل الاتصال الجماهيري تقوم في حقيقة الأمر بخدمة عامة، فلا بد لها أن تؤدي واجبها ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية والقانونية التي تعكس الإجماع الذي ارتضته الأمة. وليست هناك حقوق دون أن تقابلها واجبات، ولا حرية بلا مسؤولية[[65]](#footnote-65).

إذا كانت العناصر السالفة هي جوهر النشاط الاتصالي – أو هكذا يجب أن تكون- فإن الاتصال بهذا المفهوم يصبح عنصرا أساسيا من عناصر العملية التنموية. ولذا يجب النظر إليه في إطار تفاعل الأنظمة (الذي أشرنا إليه سابقا في تمهيد القسم الأول) مما يستدعي أن ندنو أكثر من محاولة فهم دور الاتصال وموقعه بين عملية التفاعل المجتمعية والدولية.

**6- نحو نموذج للاتصال التنموي**

كنا قد اقترحنا نموذجا أسميناه نموذج الاندماج التبادلي للاتصال التنموي[[66]](#footnote-66)، وعناصر هذا النموذج تشتمل على مجموعة من المتغيرات:

أ) متغيرات اتصالية مثل المرسل والرسالة والوسيلة والمتلقي ورجع الصدى.. إلخ.

ب) متغيرات مرتبطة ببيئة الاتصال كالثقافة والتنشئة الاجتماعية والشخصية والسياسة والاقتصاد والأيديولوجيا والقيادة والتكنولوجيا والبنى التحتية.

وكان هذا النموذج معنويا بشكل أساسي بإبراز عملية الاتصال وتدفقه في سياق حملة إعلامية تنموية.

والنموذج يأخذ في اعتباره ذلك التفاعل التبادلي بين تلك المتغيرات التي أشرنا إليها ويطالب بضرورة إدماج تلك العناصر وإدراك تفاعلاتها المتبادلة[[67]](#footnote-67).

وأما النموذج الذي تقدمه فإنه بمقدار ما يلتقي مع عناصر النموذج ذاك من خلال تفاعلاتها، إلا أنه يختلف عنه في أنه معني أساسا بإبراز الاتصال، وأشكال تفاعلاته والحاجات التي يلبيها في إطار السياق المجتمعي، ومدى علاقة هذا السياق بالبيئة الأوسع، الإقليمية، والقومية، والدولية. وتنبع ضرورة تقديم هذا النموذج من واقع ما قدمناه في عرضنا لقضايا التنمية وحلقاتها المفقودة. وذلك يتمثل في النقاط التالية:

1- تخلط خطط التنمية العربية من إعطاء الاتصال دوره الفاعل في العملية التنموية.

2- تخلو خطط التنمية من إدراك التفاعل بين الأنظمة الكلية والفرعية وما ينتج عنه في هذا المضمار من عدم التنسيق والإدماج بين التخطيط لمشاريع التنمية وتنفيذها، من جهة وبين الاتصال من جهة أخرى. ولذا فالنظر إليها في سياق تكاملي يصبح ضرورة.

3- يتمثل الاتصال العنصر الأساسي الذي يجسد التفاعلي بين الأنظمة الكلية والفرعية فهو وسيلة للتفاعل بين الأنظمة المختلفة وهو مظهر له أيضا.

ولهذه الأسباب فإن إبراز الاتصال كمحور أساسي للتفاعل المجتمعي يصبح ضرورة. ولعل ذلك يلفت نظر القائمين على التنمية والمخططين لها إلى أن يصبح الاتصال عنصرا أساسيا، لا يمكن فصله عن خطط التنمية وسياساتها، لكي يتخطى الواقع المرير بتجاهل الاتصال في تلك الخطط والسياسات.

لقد شخص ويليام ميلودي Melody هذا الواقع حين قال:

"في الوقت الحاضر، إن علم الاتصال في موقف محبط، الاتصال لا يمكن فصله عن التنمية، ولكن القليل معروف حول كيف لخطط التنمية أو سياساتها يجب أن تعترف بهذه الخاصية غير القابلة للفصل – فالاتصال هو جزء أساسي لنظام تدعيم الحياة للأمة والمجتمع يمكن أن تربط بالفعل في الاتصال. ولهذا فالحلول – أو على الأقل بعضها- لعدد غير محدد من مشكلات المجتمع يعتقد بأنها توج في الاتصال"[[68]](#footnote-68).

إن النموذج المقترح يأخذ في الاعتبار تلك الملاحظات التي أشار إليها ميلودي فالاتصال يقع في قلب النموذج ويعتبره جزءا أساسيا لنظام تدعيم الحياة للأمة والمجتمع والنموذج يوضح طبيعة العلاقات المتداخلة في المجتمع المحدود (القطر) والإطار الإقليمي والإطار القومي والمجتمع الدولي بشكل عام (انظر الشكل رقم "1").

عناصر النموذج

يتكون النموذج من ثلاثة مكونات أساسية هي:

**أولا: المحيط الذي يتم به الاتصال بتفاعلاته المختلفة: تفاعلاته القطرية في حدود الدولة.** وتفاعلاته الإقليمية في حدود إقليم يشتمل مجموعة من الدول ذات المصالح والأهداف المشتركة والعمل المشترك- على سبيل المثال دول مجلس التعاون/ دول المغرب العربي- وتفاعلاته القومية التي تشمل في إطار العالم وما يفرضه عن علاقات دولية بين شعوب صديقة وحليفة وعدوة ومحايدة.

إن هذه البيئات الأربع. لها تأثيراتها وتفاعلاتها في الوطن العربي. ويأخذ الاتصال شكلا أكثر بروزا وتأثيرا من خلال تدفق الاتصال من مجتمع ما إلى المجتمع المقصود بالعملية التنموية، أو من خلال المستويات الأخرى إقليميا أو قوميا أو دوليا، حيث تؤثر المصالح والأهداف في أسلوب الاتصال وشكله ومحتواه ووسائله وتقنياته وأيديولوجيته مما يفرض تفاعلات لا بد أن تؤثر في الاتصال التنموي سلبا وإيجابا. وكان بالإمكان إبراز كل مستوى من هذه المستويات بمحيط منفصل، المحيط القطري فالإقليمي فالقومي فالدولي إلا أن طبيعة التفاعلات بين هذه المستويات جعلتنا نضعها كمحيط واحد متفاعل (انظر الشكل رقم "1").

**ثانيا: النظام الاجتماعي بأهدافه وأنظمته الفرعية:** وهو يشكل نظاما كليا في إطار القطر، والذي له مجموعة من الأهداف مثل أداء المهمة، والذي يؤدي وظائف التعاون والمنافسة وصنع القرار، وكذلك هناك هدف التكيف والتواؤم البيئي والذي ينتج عنه نظام التغيير والذي يحققه التنمية والابتكار والتحديث، وهناك مهمة تعزيز الثقافة ومن خلالها تتم التنشئة الاجتماعية عن طريق الأسرة والأقران ووسائل الاتصال والمؤسسات التعليمية والدينية، وهناك مهمة التنسيق والاندماج التي تعمل على حل الصراع في المجتمع والتي لها علاقات متداخلة[[69]](#footnote-69).

ويصف جودوين شو Chu بعضا من هذه العلاقات المتداخلة عند حيثه عن الحفاظ على النظام فيقول:

"يعتمد الحفاظ على النظام الاجتماعي على رغبة الأفراد في بقائهم كأعضاء في النظام وعلى مشاركتهم في أداء المهمات وكذلك أداء الأدوار الاجتماعية الأخرى. وأحد العناصر المهمة هو – إلى حد ما- نظام التخصيص، والذي عن طريقه يتم توزيع ثمرات أداء المهمة على الأفراد، على شكل جزاء مادي أو اعتراف رمزي. ومثل نظام التخصيص هذا، سيكون أساسيا لتستمر مشاركة الأفراد كأعضاء في النظام، وعلى أية حال، ومن أجل أن يحافظ النظام الاجتماعي على نصيبه من الصلابة والحزم، فإنه لا يستطيع أن يعتمد فحسب على نظام التخصيص الذي يفشل عادة في إرضاء كل عضو، ولذا لا بد أن يكون هناك نظام القيمة (القيم). والذي ينتج عنه درجات مرضية من ارتباط الأفراد بالنظام، وهكذا فإنهم يرغبون في تدعيم النظام، وذلك ليس كوسيلة لبقاء الجماعة بل كهدف في حد ذاته، إذ إنهم يجب أن يشعروا بأنهم يرغبون في الانتماء إلى النظام أكثر من اعتباره نفعيا لبقائهم كأعضاء في "النظام"[[70]](#footnote-70).

لو دققنا النظر في هذه الأهداف نجدها ترتبط بصلة وثيقة بالأنظمة الفرعية للنظام الاجتماعي التي تشكل عمليا قاعدة البقاء الاجتماعي – وهو يعني أساسا نظام الأسرة في المجتمع- بجوانبه المادية والفكرية والتكنولوجية والبشرية- ويرتبط بالبناء الاجتماعي كذلك التفاعل مع الثقافة التي تمثلها أنظمة الإعلام والتربية والتعليم، والتفاعل مع نمط الشخصية (الأفراد سواء أكانوا عاديين أم قادة)، ثم مع أنظم العقيدة أو الأيدلوجية (سياسية أو العقيدة الدينية)، وكذلك التفاعل مع نظام السياسة ونظام الاقتصاد، والتكنولوجيا والبنى التحتية التي هي تفاعل ونتاج مادي للعناصر السالفة.

ويمكننا النظر إلى هذه الأنظمة الفرعية في تفاعلاتها لتحقيق هدف التنسيق والاندماج في المجتمع وذلك لحل الصراع أو الصراعات في المجتمع، والتي غالبا ما تنتج عن عجز في التنظيم الاجتماعي، أو تنتج عن أن طاقة النظام الاجتماعي لا تستطيع تحقيق حاجات الإنسان. هذا بالإضافة إلى عوامل الصراع الخارجي للنظام الاجتماعي في علاقاته بالأنظمة الاجتماعية، في البيئة الأوسع، مثل الضغوط الخارجية التي يمكن أن تؤثر في انسجام الدولة الداخلي، ولذا لا بد أن يكون في المجتمع ميكانزمات ملائمة لتخفيف التوتر بين أعضائه قبل أن يصل إلى مرحلة الصراع ليسهم هذا في الحفاظ في النظام الاجتماعي أو على تقدمه[[71]](#footnote-71). وهنا تلعب وسائل الإعلام دورا هاما لأنها تسهم في التعريف بحاجات الأفراد، والحفاظ على بقاء الجماعة، وتلعب دورا أساسيا في تخفيف التوتر وتماسك المجتمع والتفافها حول هدف عام، وتكمن أهمية تفاعل الأنظمة وتكاملها وعلاقاتها وتأثيراتها المتبادلة سواء أكانت دولية أم قومية أم قطرية في مسالة مثل حل الصراع في المجتمع.

وأما الأمة العربية وهي تواجه قضية التجزئة، وتواجه الكيان الإسرائيلي في قلب الأمة العربية، تقف أمام تحديات تفرض عليها صراعا يؤثر في عملية التنمية، ويجعل الاتصال بالتالي في جوانبه مسخرا لمسائل ترتبط بمعالجة هذه التحديات. ومراجع لصحافة الوطن العربي ووسائل إعلامه المختلفة، تجعل المرء يدرك كم تشغل قضية فلسطين وقضية التجزئة من مساحة ووقت في وسائل الإعلام وكم يواجه الإعلام العربي من تحديات.

**ثالثا: عناصر التفاعل وأهدافه وأدواته**

النظام الاجتماعي – باعتباره نظاما كليا يشتمل على أنظمة فرعية، وباعتباره نظاما فرعيا لأنظمة كلية أكبر- لا يحقق وجود وأهدافه إلا من خلال التفاعل الذي يشكل الاتصال جوهره ووسيلته. وهذا التفاعل يتم أولا بهدف تحقيق الحاجات والطلبات التي تتمثل أساسا بعنصرين وهما حاجات الأفراد والحفاظ على بقاء الجماعة وأشكال هذه الحاجات[[72]](#footnote-72). وتتمثل الحاجات بما يلي:

1. حركة الناس البدنية والتي تتطلب توجها من خلال نظام الاتصالات.
2. التفاعل بين الأشخاص الذي تفرضه الحياة الاجتماعية.
3. التنشئة الاجتماعية.
4. تخزين المعلومات واسترجاعها.
5. التسلية والترفيه.
6. السلوك الجماعي والذي يتمثل بأشكال مختلفة مثل الأنشطة السياسية واتصال القادة بالجمهور، الصلاة في المساجد، وارتياد النوادي والمقاهي.
7. وأخيرا الأنشطة المتسقة مثل الأنشطة التي تتم عبر المؤسسات والشركات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية.
8. وأخيرا الأنشطة المنسقة مثل الأنشطة التي تتم عبر المؤسسات والشركات والمنظمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمهنية.

هذه الحاجات الثماني التي يقوم بها المرء لا يمكن تحقيقها إلا عبر الاتصال الذي يأخذ أشكالا مختلفة. مثل الاتصال الشخصي (من شخص إلى شخص) والاتصال الجماهيري (المؤلف، والدعائي للجمهور، ومؤسسة إلى الجمهور) والاتصال الدولي (دولة إلى شعب دولة أخرى). والاتصال مع الآلة (مستخدم الآلة- استخدام الكمبيوتر) والاتصال بين الجماعات.

انظر الشكل رقم "1") .



**الاتصال وسائله وأشكاله ووظائفه**

وتتم أشكال الاتصال من خلال استخدام مختلفة لتوصيل الرسالة سواء أكانت الكلام أو اللغة المكتوبة أو الإشارات الرمزية والصوت والصورة. أو باستخدام آلات ووسائل تنقل تلك الرسائل مثل البرق والهاتف والفيلم والتسجيلات والراديو والتلفزيون والصحافة والكمبيوتر. ويمكن استخدام أكثر من صيغة من الصيغ السالفة في عملية الاتصال.

ويكمن دور الاتصال التنموي من خلال وظائف عمليات الاتصال المرتبطة بهدف التكيف والتوائم البيئي للمجتمع الذي يتحقق من خلال نظام التغيير لإنجاز التنمية والابتكار والتحديث. وهذه الوظائف تتمثل فيما يلي:

1- المعلومات: إذ يمكن لوسائل الاتصال أن تقوم بتوفير المعلومات للجمهور عن بيئتها المحلية والخارجية، وتوفير معلومات ترتبط مباشرة ببرامج التنمية.

2- لوسائل الاتصال دورها في التعليم: سواء أكان ذلك بإسناد العملية التعليمية الرسمية أو بتقديم برامج لتعلمي الكبار أو محو الأمية، أو التعليم المستمر للناس.

3- الإقناع: يقوم الاتصال التنموي بدور هام في إقناع الجمهور من خلال استمالات منطقية للمساهمة في البرامج التنموية ضمن حملات مخطط لها جيدا بحيث تتوافر فيها شروط عناصر النجاح.

4- التحريك: يمكن لوسائل الإعلام أن تستحث الجمهور وتحرك قدراته نحو إنجاز أهداف محددة من خلال استمالات عاطفية للإسهام في برامج التنمية.

5- الرقابة: دور الرقابة هام في العمل التنموي لأن هذه الوظيفة الاتصالية

تمكن وسائل الإعلام من أن تفتح الأعين على جوانب التوفيق أو التقصير في عمليات التنمية، وهذا الدور يجب ألا يقتصر على كشف الجوانب السلبية لعمليات التنمية، بكشفها وتحاشيها، بل عليه أيضا إبراز جوانبها الإيجابية حتى يتم تعزيزها..

6- الترفيه: يهمل العديد من دارسي الإعلام أهمية الدور الترفيهي في العملية التنموية مع أن له جانبا هاما للإسهام في التنمية إذ يحقق الأهداف التالية:

أ) تخفيف توتر الناس مما يساعدهم على التحلل من متاعبهم ليكونوا أكثر أقدرة على العطاء.

ب) تسريب قيم تنموية ونماذج للاحتذاء من خلال الرسائل الترفيهية. تساعد على دعم العمل التنموي.

جـ) المحاولة على الحفاظ على جمهور الوسيلة الإعلامية بدلا من تسربه إلى الوسائل المنافسة، ويميل الجمهور إلى البحث عن الترفيه في الوسائل الإعلامية، أكثر من ميله إلى الموضوعات الجادة، ومن بينها قد تكون البرامج التنموية.

يمكن استخدام هذه الوظائف الاتصالية لتدعيم برامج التنمية، ولكن نشر أو بث الرسالة الإعلامية التنموية إلى الجمهور شيء وتلقيه لها واستجابة لما تهدف إليه شيء آخر. (انظر تمهيد القسم الثالث من هذا الكتاب).

ولتحقيق رسالة إعلامية تنموية ناجحة فإنها يجب أن تقوم على مراعاة ما أسميناه، بمبدأ الاصطياد[[73]](#footnote-73) والذي فيه نرى أن الأصل في وسائل الإعلام برامج أن تكون ذات قوة كامنة. ويتم انطلاق هذه القوة باستخدام بمبدأ الصيد الوفير يحتاج إلى صياد ماهر، وطعم مناسب، ووسيلة مناسبة للاصطياد، وكذلك اختيار البيئة المناسبة من حيث المكان والزمان، كذلك فإن وسائل الإعلام يمكن أن تحقق فعاليتها القصوى بتحقيق مجموعة من العوامل المرتبطة بما يلي:

1- بالمتصل وما يمتلكه من خبرة وفهم للجمهور وإعداد الرسالة المناسبة.

2- لرسالة الملائمة لنوعية الجمهور والقادة بأسلوبها ومضمونها على اجتذابه.

3- استخدام الوسيلة المناسبة.

4- معرفة خصائص الجمهور واهتماماتهم واستخداماتهم للوسائل الإعلامية والعوامل الانتقائية المؤثرة في سلوكهم الاتصالي.

5- تحديد الهدف تحديدا دقيقا.

6- التشويش الذي يمكن أن يؤثر في الرسالة سواء أكان معنويا أم لفظيا أم مرتبطا بالوسيلة.

7- البيئة التي يتم الاتصال في سياقها سواء أكانت البيئة الاجتماعية أم السياسية أم الثقافية وسواء أكانت البيئة محلية أم إقليمية أم دولية.

إن ما قدمناه من رؤية لموقع الاتصال كنشاط أساسي للتفاعل في المجتمع يفرض علينا أن يأخذ الاتصال دوره في عملية التنمية. وخصوصا أن مراجعة لخطط التنمية العربية ترينا أن الاتصال فيها هامشي ولا يؤخذ بالجدية التي تساوي وظائفه.

فالإعلام العربي – على سبيل المثال- يلعب دورا دعائيا وترفيهيا أكثر من أي شيء آخر. ولو قارنا بين ما يقدم من برامج رياضية في التلفزيونات العربية وما يقدم من برامج تنموية لوجدنا الواقع مفجعا. ناهيك عن طبيعة البرامج التنموية ومضامينها وأشكالها الفنية التي تقدم بأساليب لا تمتلك عناصر الجاذبية للجمهور. ولا شك أن فهمنا للاتصال وتأثيراته يعتمد اعتمادا أساسيا على مجموعة ما يمتلكه أي مجتمع من تراث، ويعتمد كذلك على طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وعلى مدى إمكانيات أنظمة الاتصال وديمقراطيتها، وعلى مدى استقلالية الأنظمة الاتصالية والثقافية في المجتمع. ولأن، مشروع التنمية في الوطن العربي مشروع تغيير مشروع حضاري شامل للمجتمع، فإن دور الاتصال يجب أن يكون في هذا المستوى تعبيرا وفعالية.

**7- الخاتمة:**

**التحديات والمستقبل:**

كان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة غياب الحلقات الخمس التالية في خطط التنمية العربية.

1. غياب الرؤية الشاملة لتفاعل الأنظمة الكلية والفرعية في العمل التنموي.
2. غياب الرؤية التفاعلية لأبعاد التنمية في محيطها الإقليمي والقومي والدولي.
3. غياب التركيز على المعيقات المجتمعية وما تشمله من خصوصية الهوية الثقافي العربي كأساس لتنمية مستقلة وبديلة.
4. غياب دور الاتصال الفعال والمساهم في إنجاز التنمية.

ولا شك أن منطق الأرقام في الوطن العربي يفرض الآن أكثر من أي وقت مضى السعي من أجل تنمية عربية شاملة ذات أبعاد قومية تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج على مستوى الوطن العربي.

وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان الوطن العربي عام 1985 قد بلغ ما بين 187-192 مليون نسمة، وأنه سيبلغ عام 2000 ما بين 280-310 مليون نسمة، وأن معدل النمو السكاني يبلغ 3.34% وهو من أعلى المعدلات في العالم وتشير الإحصائيات كذلك إلى أن نمو المعدلات الحالية للتعليم في الوطن العربي وحتى نهاية القرن العشرين سوف تؤدي إلى تعجز في تعميم التعليم الابتدائي، وأن معدل أمية الكبار عام 2000 لن يقل عن (40.2%) وكذلك فيما يتعلق بالزراعة فإنه يتم استغلال (52%) فقط من الأراضي الصالحة للزراعة[[74]](#footnote-74). وبلغت نسبة المديونية العربية حتى نهاية عام 1987 نحو (156) مليار دولار حسب إحصائية قدمها الأمين العام المساعد للجماعة العربية للشئون الاقتصادية[[75]](#footnote-75)، وفي إحصائية أوردها الأمين العام لاتحاد الصناعات الغذائية العربية تقول إن إجمالي الواردات من الأغذية في الوطن العربي هو (30) مليار دولا وسترتفع خلال أحد عشر عاما إلى مائة دولار وأن العرب يستوردون (20%) من قمح العالم و(78%) من صادرات المواشي و(25%) من صادرات البيض[[76]](#footnote-76).

هذا الواقع يؤكد ضخامة التحديات التي ستواجه الإنسان العربي في المستقبل القريب، إن حلم التنمية القطري في مختلف أقطار الوطن العربي فشف في تحقيق ما تصبوا إليه تلك الأقطار من اكتفاء ذاتي تفضحه الأرقام التي ذكرناها. ولعل الانفتاح الذي شهدته البلدان العربية، وبعض إنجازات التنمية – ومن ضمنها التوسع في الخدمات الإعلامية- استطاعت أن تبني البنى الأساسية فيها – وخاصة في الدول النفطية- ولكنها في المقابل فتحت شهيتهم على الاستهلاك".[[77]](#footnote-77)

1- شهية الحكومات على استهلاك السلاح وامتلاك أحدث أنواع الأسلحة والتي لا تستخدم ومع التقادم تصبح مجرد آلات صدئة تحتاج دوما إلى التجديد وإلى ابتلاع جزء كبير من الميزانيات العامة.

وعلى الرغم من أهمية التسليح، لأن العرب في حاجة إليه لتحقيق الأمن لمواجهة أعدائهم وخاصة العدو الصهيوني، إلا أنه إذا لم تكن هناك إرادة عربية ونية لاستخدام السلاح للتحرير يصبح التسليح هدرًا لإمكانيات التنمية التي كان بالإمكان تحاشيها لو صدق العزم لديهم، إذ إن التحرير ليس مستحيلا، وكما أشار أمير الكويت في 22/11/88 لدى تفقده لقاعدتين جويتين بالكويت إلى أنه "لو كان المسؤولون العرب عملوا بجد ومثابرة وصدقوا في وعودهم لتحررت فلسطين".

وإذا كان الأمن ضروريا للأفراد والمؤسسات والمجتمع إلا أن الواقع العربي كما يراه جاسم السعدون فيه: "الأمن الفردي والقطري والقومي مستباح رغم كثرة اتفاقاته والتغني به وهدر الموارد في الصرف على أجهزة الأمن ونفقات التسليح"[[78]](#footnote-78). إن قضية الأمن القومي تدخل في صلب عملية التنمية. ولذا فإن وضعها في مكانها المناسب من حيث التطبيق لا القول تختصر المسافات في إنجاز التنمية الشاملة.

2- شهية الشعوب على الاستهلاك سواء أكان استهلاك المواد الغذائية أو استهلاك المواد الترفيهية وحيث أصبح الإنسان مجرد وحش فاغر فاه لالتهام كل ما تنتجه دول الغرب سواء أكان المرء بحاجة إلى السلعة، أم لمجرد مجاراة الموضة، ومتابعة ما يستجد من مبتكرات وموديلات، وسواء أكان ذلك في السيارات أو التلفزيونات أو الإناث أو الملابس أو غيرها.

ولا شك أن هذا لا ينطبق على كل طبقات الشعب، فهناك الفئات المحرومة
– خصوصا في الدول غير النفطية- والتي تعيش دون خطر الفقر ولا تقدم لها وسائل الإعلام وإعلاناتها سوى إغراءات لا تستطيع معها إلا الحصول على الإحباط، لعدم قدرة امتلاك ما يعلن عنه.

إن وسائل الإعلام ساهمت وتساهم في تفح شهية الناس على الاستهلاك لذا فإنها ترفع تطلعاتهم. ولو تابعنا أي محصلة تلفزيون عربية تذيع الإعلانات لوجدنا إنها تحث على الاستهلاك وخصوصا المواد الكمالية مثل العطور والكريمات والسيارات والشيكولاتة بالإضافة إلى العديد من الإعلانات من أنواع الحليب والزينة والشاي والقوة والمشروبات الغازية والتنزيلات وغيرها[[79]](#footnote-79).

إن الأرقام التي ذكرناها حول الاستيراد في الوطن العربي مفجعة وكذلك فإن أرقام المديونيات العربية، ونسبة زيادة السكان في الوطن العربي كلها تستلزم نظرة أكثر جدية للأخذ بمفهوم التنمية الشاملة على مستوى قومي، بحيث تستهدف تحقيق نهج تنموي مستقل يحقق للإنسان العربي كرامته وأمنه ورفاهيته وحريته.

ولا شك أن المطالبة بتبني نظرة أكثر واقعية وعلمية في منهجها للتخطيط الطويل الأجل، بناء على استراتيجية قومية تأخذ في اعتبارها الأهداف الواضحة، والإمكانيات المتاحة والمستقبلية، وتأخذ في اعتبارها الوسائل التي تحققها، والمعيقات التي تواجهها. ذلك كله سيؤدي بلا شك إلى إنجاز خطوات على طريق التقدم واجتياز عتبات التخلف والتحرر من التبعية. ونجاح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ونجاح في بناء الإنسان العربي.

إن حلم التخلص من التبعية لا يعني فرض عزلة على الوطن العربي فنظرتنا إلى تفاعل الأنظمة تستدعي الأخذ في الاعتبار أن الأنظمة المفتوحة هي التي تقوم على مبدأ التفاعل. وإذا كان النظام الاقتصادي العالمي يكرس التبعية لصالح دول العالم الغربي الغني والمعسكر الاشتراكي، فإنه يكرس تفوقهما وتدفق اتصالهما وسيطرتهما على الإعلام الدولي، وعلى مضامين الإعلام في أقطار العالم، مما يعزز سيطرة القيم الغربية ويخدم مصالحها.

ولهذا فإن الدعوات إلى نظام اقتصادي عالمي جديد وإلى نظام اتصالي جديد تنسج مع فكرة التحرر واستقلالية التنمية العربية في إطار تفاعل يضمن الهوية القومية.

وهنا يلعب الاتصال دوره في التفاعلات في ظل مبدأ الأنظمة ويصبح من الضرورة إدماج الاتصال باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التخطيط للتنمية وعملية تنفيذ خططها ومراجعة إنجازاتها.

إن الاتصال هو أداة التفاعل في المجتمعات وبدونها لا يمكن أن تتحقق اجتماعية هذه المجتمعات ولا يمكن أن تنجز أنشطتها بكفاءة، وكلما كان الاتصال ناجحا في الوصول إلى جمهور، كان النشاط الذي يعبر عنه ناجحا. فالعملية التعليمية، والعملية الاقتصادية والعملية السياسية تحتاج إلى اتصال ناجح بل وبدون الاتصال تصبح الحياة غير ممكنة.

**المصادر والمراجع**

إبراهيم سعد الدين – ورفاقه، صور المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص150.

إبراهيم سعد الدين ورفاقه، صور المستقل العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص148.

إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية الاقتصادية العربية – إطارها الدولي ومداها العربي" في كتاب: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثالثة 1985) ص54-55.

إسماعيل صبري عبد الله: "نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث" في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1984) ص201.

جريدة البيان (دبي)- 27/11/1987.

جريدة البيان (دبي)- 7/12/1987.

جريدة الخليج (الشارقة) 18/12/1988.

جريدة القبس (الكويت)- 22/11/1988.

جريدة الوطن (الكويت)- 10/9/1988.

حمدي قنديل، "التعاون الدولي من أهل الإعلام الإنمائي: مأساة الأرقام ومشروعات خاسرة للبيع". من كتاب "ندوة الإعلام من أجل التنمية والتعمير" الرياض: الصندوق العربي للإنماء- والمركز الوطني للمعلومات المالية- 1984- ص274.

سعد الدين إبراهيم ورفاقه: صور المستقبل العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص147.

سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، بيروت: دار المستقبل العربي 1985)- ص29.

صالح أبو إصبع "وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالعدد 27 يوليو 1976) ص156.

صالح أبو إصبع: "دور وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية في تأصيل مفهوم العوم الذاتي في مجال محو الأمية ونحو الكبار" (منشور ضمن كتاب قضايا إعلامية (دبي: مؤسسة البيان، 1988)

صالح أبو أصبع: الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال التنموي (دبي: مؤسسة البيات 1985)، ص109-135.

عادل حسين: نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة- دار المستقبل العربي- 1985)- ص85.

علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص107.

علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة. (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية) ص112.

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الجماهيرية الليبية، (خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981-1985)، الجزء الأول والجزء الثاني ص55-62.

مجلس التنمية – سلطنة عمان (خطة التنمية الخمسية الثالثة 1981-1985). ص22-33.

محمد ناجي جوهر: "دور الإعلام في التنمية القومية – محاولة لفهم جديد" (حوليات الإعلام- جامعة بغداد (2) 1982) ص130.

محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 1980)

محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة 1978)، ص101.

نادر فرجاني: "عن غياب التنمية في الوطن العربي، في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. (سبق ذكره) ص48.

وزارة التخطيط، خطة التنمية السعودية الرابعة 1405-1410-1410هـ، ص37.

ياسين شكر – وحسين العودات، الفعاليات الإعلامية العربية والتنمية (مجلة الدراسات الإعلامية، العددان 30-31 سبتمبر (أيلول) 1983) ص132-133.

يوسف صايغ: استراتيجية التنمية في العالم العربي في كتاب السكان والتغير في الشرق الأوسط، (بغداد- الأكوا 1985)- ص57.

George Mead in Alvin Boskoff: Theory in American Sociology (New York): Crowell 1976).P.63.

Godwin C, Chu "Communication Technology and Social Organization: A Systomic Perpee in Instituational Exploration Communication Technology (eds) Godwin Chue et. Tive. Of Effects" al., (Honolulu, Hawaii, East West Center 1978) pp.13-38.

Manuel G. Nenaza & Vince Napoil: Systems of Man: An Introduction to Social Science (Lexington, Mass: D.C. Heath & Co. 1937)P.20.

S. Encel Technology Change & Social Change: The case of communication in Institutional Exploration in Communication Technology: Edited by Godwin Chu, syed Rahim & D.L. Kineaid (Honolulu, Hawaii East-West Center 1976)PP.39.

Somavis, J.,: "The Democratization of Communication Form Minority Social Monology to Majority Social Representation Development Dialogue, 2, 1981.

Stockwell, G.G. and N.A. ladlaw: Third world Development: Problems and Prospecls. (Chicago: Neleon Hall Publishers. 1981) PP.5-23.

Talcott Parsons: The Social System (Glencoce, Illinois free Press. 1951) PP,5-6.

Willam Melody: "the Rolo of communication in Development Planning "in Rahim & Middloton (eds) Prespectives in Communication Pollcy and Planning (Honolulu East-West Center 1977, ) PP.26-27.

1. - د. صالح أبو إصبع "وسائل الإعلام والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالعدد 27 يوليو 1976) ص156. [↑](#footnote-ref-1)
2. - د. إسماعيل صبري عبد الله: "نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث" في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1984) ص201. [↑](#footnote-ref-2)
3. - Stockwell, G.G. and N.A. ladlaw: Third world Development: Problems and Prospects. (Chicago: Nelson Hall Publishers. 1981) PP.5-23. [↑](#footnote-ref-3)
4. - د. نادر فرجاني: "عن غياب التنمية في الوطن العربي، في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل. (سبق ذكره) ص48. [↑](#footnote-ref-4)
5. - المصدر نفسه ص50. [↑](#footnote-ref-5)
6. - د. نادية رمسيس: "النظرية الغربية والتنمية العربية" في المصدر السابق ص191. [↑](#footnote-ref-6)
7. - د. سعد الدين إبراهيم ورفاقه: صور المستقبل العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص147. [↑](#footnote-ref-7)
8. - د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط2، 1980) ص339-341. [↑](#footnote-ref-8)
9. - وزارة التخطيط، خطة التنمية السعودية الرابعة 1405-1410-1410هـ، ص37. [↑](#footnote-ref-9)
10. - المصدر نفسه، ص75. [↑](#footnote-ref-10)
11. - المصدر نفسه، ص77-78. [↑](#footnote-ref-11)
12. - المصدر نفسه، ص82-83. [↑](#footnote-ref-12)
13. - المصدر نفسه، ص81-94. [↑](#footnote-ref-13)
14. - المصدر نفسه، ص94-95. [↑](#footnote-ref-14)
15. - المصدر نفسه، ص313. [↑](#footnote-ref-15)
16. - خطة التنمية الأردنية 1986-1990 (المقدمة). [↑](#footnote-ref-16)
17. - المصدر نفسه، ص79. [↑](#footnote-ref-17)
18. - المصدر نفسه، ص79-80. [↑](#footnote-ref-18)
19. - المصدر نفسه، ص120-121. [↑](#footnote-ref-19)
20. - المصدر نفسه، ص305. [↑](#footnote-ref-20)
21. - المصدر نفسه، ص306-307. [↑](#footnote-ref-21)
22. - المصدر نفسه، ص306. [↑](#footnote-ref-22)
23. - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط – الجماهيرية الليبية، (خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981-1985)، الجزء الأول والجزء الثاني ص55-62. [↑](#footnote-ref-23)
24. - المصدر نفسه، ص63. [↑](#footnote-ref-24)
25. - المصدر نفسه، ص64. [↑](#footnote-ref-25)
26. - المصدر نفسه، ص64. [↑](#footnote-ref-26)
27. - المصدر نفسه، ص65. [↑](#footnote-ref-27)
28. - المصدر نفسه، ص66-68. [↑](#footnote-ref-28)
29. - المصدر نفسه، ص211-213. [↑](#footnote-ref-29)
30. - المصدر نفسه، ص2، ص165-167. [↑](#footnote-ref-30)
31. - المصدر نفسه، ج2، ص168-192. [↑](#footnote-ref-31)
32. - المصدر نفسه، ج2، ص192. [↑](#footnote-ref-32)
33. - المصدر نفسه، ج2، ص197. [↑](#footnote-ref-33)
34. - المصدر نفسه، ج3، ص196. [↑](#footnote-ref-34)
35. - مجلس التنمية – سلطنة عمان (خطة التنمية الخمسية الثالثة 1981-1985). ص22-33. [↑](#footnote-ref-35)
36. - المصدر نفسه، ص34-37. [↑](#footnote-ref-36)
37. - المصدر نفسه، ص139-141. [↑](#footnote-ref-37)
38. - إبراهيم سعد الدين – ورفاقه، صور المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص150. [↑](#footnote-ref-38)
39. - د. محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة، (الكويت، سلسلة عالم المعرفة 1978)، ص101. [↑](#footnote-ref-39)
40. - Manuel G. Nenaza & Vince Napoil: Systems of Man: An Introduction to Social Science (Lexington, Mass: D.C. Heath & Co. 1937)P.20. [↑](#footnote-ref-40)
41. - Ibid.P.31. [↑](#footnote-ref-41)
42. - Ibid,PP.22. [↑](#footnote-ref-42)
43. - Ibid, P.32. [↑](#footnote-ref-43)
44. - Talcott Parsons: The Social System (Glencoce, Illinois free Press. 1951) PP,5-6. [↑](#footnote-ref-44)
45. - George Mead in Alvin Boskoff: Theory in American Sociology (New York): Crowell 1976).P.63. [↑](#footnote-ref-45)
46. - عادل حسين: نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة- دار المستقبل العربي- 1985)- ص85. [↑](#footnote-ref-46)
47. - د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، بيروت: دار المستقبل العربي 1985)- ص29. [↑](#footnote-ref-47)
48. - د. يوسف صايغ: استراتيجية التنمية في العالم العربي في كتاب السكان والتغير في الشرق الأوسط، (بغداد- الأكوا 1985)- ص57. [↑](#footnote-ref-48)
49. - د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1980)- ص122-123. [↑](#footnote-ref-49)
50. - إسماعيل صبري عبد الله: "التنمية الاقتصادية العربية – إطارها الدولي ومداها العربي" في كتاب: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الثالثة 1985) ص54-55. [↑](#footnote-ref-50)
51. - إسماعيل صبري عبد الله، المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-51)
52. - د. إبراهيم سعد الدين ورفاقه، صور المستقل العربي (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص148. [↑](#footnote-ref-52)
53. - المصدر نفسه، ص148-149. [↑](#footnote-ref-53)
54. - د. علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية 1982) ص107. [↑](#footnote-ref-54)
55. - د. يوسف الصايغ، مصدر سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-55)
56. - د. محمود الحمصي، مصدر سبق ذكره، ص166. [↑](#footnote-ref-56)
57. - المصدر نفسه، ص124. [↑](#footnote-ref-57)
58. - المصدر نفسه، ص129. [↑](#footnote-ref-58)
59. - المصدر نفسه، ص125-126. [↑](#footnote-ref-59)
60. - د. محمد ناجي جوهر: "دور الإعلام في التنمية القومية – محاولة لفهم جديد" (حوليات الإعلام- جامعة بغداد (2) 1982) ص130. [↑](#footnote-ref-60)
61. - ياسين شكر – وحسين العودات، الفعاليات الإعلامية العربية والتنمية (مجلة الدراسات الإعلامية، العددان 30-31 سبتمبر (أيلول) 1983) ص132-133. [↑](#footnote-ref-61)
62. - Willam Melody: "the Rolo of communication in Development Planning "in Rahim & Middloton (eds) Prespectives in Communication Pollcy and Planning (Honolulu East-West Center 1977, ) PP.26-27. [↑](#footnote-ref-62)
63. - د. علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة. (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية) ص112. [↑](#footnote-ref-63)
64. - حمدي قنديل، "التعاون الدولي من أهل الإعلام الإنمائي: مأساة الأرقام ومشروعات خاسرة للبيع". من كتاب "ندوة الإعلام من أجل التنمية والتعمير" الرياض: الصندوق العربي للإنماء- والمركز الوطني للمعلومات المالية- 1984- ص274. [↑](#footnote-ref-64)
65. - المصدر نفسه: اقتبسه عن

Somavis, J.,: "The Democratization of Communication Form Minority Social Monology to Majority Social Representation Development Dialogue, 2, 1981. [↑](#footnote-ref-65)
66. - د. صالح أبو أصبع: الإعلام والتنمية: نموذج مقترح للاتصال التنموي (دبي: مؤسسة البيات 1985)، ص109-135. [↑](#footnote-ref-66)
67. - المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-67)
68. - William Neloby op. Cit. P.26. [↑](#footnote-ref-68)
69. - تمت الاستفادة من العناصر التي ذكرها جودين شو Godwin Chu في مقالته:

Godwin C, Chu "Communication Technology and Social Organization: A Systomic Perpee in Instituational Exploration Communication Technology (eds) Godwin Chue et. Tive. Of Effects" al., (Honolulu, Hawaii, East West Center 1978) pp.13-38.

 وكذلك من العناصر التي ذكرها إنسل Encel في مقالته التالية:

S. Encel Technology Change & Social Change: The case of communication in Institutional Exploration in Communication Technology: Edited by Godwin Chu, syed Rahim & D.L. Kineaid (Honolulu, Hawaii East-West Center 1976)PP.39. [↑](#footnote-ref-69)
70. - Chu. Op. Cit. PP.27-28. [↑](#footnote-ref-70)
71. - Chu. Op. Cit. PP.28. [↑](#footnote-ref-71)
72. - Encel Op. Cit. PP. 43-44. [↑](#footnote-ref-72)
73. - د. صالح أبو إصبع: "دور وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية في تأصيل مفهوم العوم الذاتي في مجال محو الأمية ونحو الكبار" (منشور ضمن كتاب قضايا إعلامية (دبي: مؤسسة البيان، 1988) [↑](#footnote-ref-73)
74. -جريدة البيان (دبي)- 7/12/1987. [↑](#footnote-ref-74)
75. - جريدة البيان (دبي)- 27/11/1987. [↑](#footnote-ref-75)
76. - جريدة الخليج (الشارقة) 18/12/1988. [↑](#footnote-ref-76)
77. - جريدة القبس (الكويت)- 22/11/1988. [↑](#footnote-ref-77)
78. - جريدة الوطن (الكويت)- 10/9/1988. [↑](#footnote-ref-78)
79. - بمراجعة لإعلانات يوم واحد وهو 2/11/1988 في تلفزيون دبي كان مجموع الإعلانات سبعين دقيقة موزعة على إعلانات حول نفس المواد المذكورة أعلاه، وتبلغ نسبة هذه الإعلانات من إجمالي الإرسال اليومي حوالي (14.8%) وبالمقابل لا نجد برامج تنموية تصل إلى ربع هذه النسبة. [↑](#footnote-ref-79)